تقديم:

قضية الكتاب وأهميته

هذا كتاب الموسم الاستعماري، لأنه مؤيد للتوجهات الإمبراطورية وداع إليها، ومن المهم للمثقف العربي أن يكون على وعي - أيضا - بالمدرسة التي تؤيد وتدعو إلى الاحتلال، كما أنه مهتم بالرأي المضاد. وقد نال الكتاب حين نشر شهرة واسعة، فكاتبه مهتم بالظاهرة الاستعمارية، وهو هنا يربط مابين الدراسة التاريخية والإستراتيجية. الكاتب (نيل فرجسون) أستاذ للتاريخ المالي وللقضايا الاستعمارية، علّم هذا الفن في جامعات أكسفورد وكامبريدج وستانفورد و نيويورك وهارفارد، واهتم - تحديدا - بتاريخ التمويل لحركة الاستعمار والتوسع البريطاني، وسبق أن كتب أهم كتبه عن تاريخ عائلة روتشيلد، وخدماتها للاستعمار البريطاني وخدمة بريطانيا لهذه العائلة اليهودية، ثم ناقش في أكثر من مكان استمرار فكرة بنك روتشيلد في البنك الدولي الحالي، الذي استولى على رئاسته بعض الشخصيات الصهيونية المتزمتة من أمثال "بول وولفويتز" أخيرا، ثم كتب بعده كتاب "الإمبراطورية"، وقد احتفل بعض الأمريكان بالمؤلف وبخاصة من يروجون للسياسة الإمبريالية الأمريكية، وكتب المؤلف لهؤلاء الكثير من النصائح التي استقصاها من تاريخ الاحتلال البريطاني للعالم ميدان تخصصه، ثم قدمها في هذا الكتاب، الذي يوازن ويراجع ويلاحظ بين إمبراطورية ذهبت وأخرى تتعثر في الطريق تخطو وتكبو أو تصعد وقد تسقط في محاولاتها للسيطرة على العالم وموارده وأرضه وأديانه وبنوكه وسلوكه.

الكاتب مسكون بهاجس استمرار السيطرة الاستعمارية على العالم لمن يراهم يمثلون أمته وتاريخه، فأمريكا يراها خلال كتابه استمرارا لبريطانيا وللدور الذي قامت به في التاريخ، تاريخ الانطلاق في الآفاق للسيطرة على الأرض وللتجارة

والتبشير بالنصرانية، ويطيل سخريته من الإمبراطوريين الذين لم يستوعبوا بعد أنهم يقومون برسالة مستمرة، ويسيرون في خط التاريخ العالمي الذي لا بد أن تملكه وتسيره إمبراطورية.

احتلال أفغانستان والعراق من قبل أمريكا جعله يتوقد ويندفع في نقد التقصير الذي رآه مخالفا لطرائق المستعمرين من قبل، فاجتهد في بذل النصائح للأمريكان وللإمبراطورية وللمستعمرين الجدد. فمثلا ينتقد أمريكا على أمور منها: أن الشباب الأمريكي لا يهتم بالإقامة في المستعمرات، ولا يستوطنها كما فعل أسلافه البريطانيون الذين أقاموا في قارات جديدة في العالم مثل أمريكا وأستراليا ونيوزيلندا، وقد كان البريطانيون والأسكتلنديون يقيمون ردحا طويلا من حياتهم في المستعمرات البعيدة، وأحيانا لا تقل مندوبية بعضهم عن أربع وعشرين سنة، ومن حكام المستعمرات من بقي أربعين عاما يدير مستعمرات مثل بنجلاديش، بينما بول بريمر أول حاكم للعراق المحتل لم تزد مدة حكمه على عام، وقبله جارنر الذي لم يمكث سوى أشهر قليلة. ويلاحظ منتقدا الطالب الأمريكي الذي يدرس ليكون متمكنا في التجارة أو المحاماة أو الطب، ولكن يندر جدا من يفكر في إدارة شيء من المستعمرات الأمريكية، ومن الندرة كذلك أن تجد من يجيد لغات المستعمرات ويعرف ثقافة شعوبها. وذلك بخلاف نخبة من خريجي جامعات أكسفورد وكامبريج في بريطانيا الذين احتلوا المستعمرات وسكنوها وأداروها، حتى من النساء أمثال جرترود بل الخريجة صاحبة المركز الأول على دفعتها في أكسفورد التي أدارت الحكم في العراق إبان العهد الملكي.

كما يوجه المؤلف نصائح جديرة بالتأمل والفهم - لما يمكن أن يكون عليه مستقبل بلد كالعراق وغيره - منها قوله:

"لهذه الأسباب مجتمعة ليس لدى الرئيس بوش وغيره من المسؤولين الأمريكيين من خيار حقيقي سوى الاستمرار في إطلاق الوعود بانسحاب الجنود الأمريكان

الوشيك من العراق، مثلما فعل البريطانيون في مصر، من الممكن تقديم عدد كبير من الوعود والتعهدات بمغادرة البلاد، على مدى حقبة زمنية طويلة، دون الاضطرار للوفاء بها".

إنه يرى أن على أمريكا أن تصدر مواعيد كثيرة لخروجها من المستعمرات، ولكن عليها في الوقت نفسه أن لا تنوي، ولا أن تكون صادقة في مواعيدها، ويدلل على ذلك بأن بريطانيا وعدت المصريين بالخروج عاجلا من مصر بعد احتلالها مباشرة ولم تفكر ولم يخطر لها على بال أن تفكر في تنفيذ ذلك، والدليل على ذلك أنها أصدرت ستة وستين وعدا بالخروج، ثم بقيت ستة وسبعين عاما. ويؤكد على أهمية اعتماد ما يسميه ديزرائيلي: "النفاق المنظم" الذي كان يعتمده جلادستون في مستعمرات بريطانيا، وينصح بالكذب على الشعوب المستعمرة، وينصح بأن يرسل إليها رجالا ذوي قدرة فذة، ويقترح على أمريكا أن ترسل إلى العراق حاكما يبقى فيها أمدا طويلا، ويكون شخصا من أمثال كرومر، وإن لم تجد أمريكا هذا الشخص فإن أوروبا ستتبرع لها بذلك النوع من الحكام. وينصح أمريكا بالسيطرة على حكومة وبرلمان شكليين في العراق، يظهر للناس أنه يحكم ولكن الحقيقة أن المال والقرار والسياسة الخارجية والأمن بيد المحتل الأمريكي كما كان في العهد البريطاني.

ولم تزل الحقيقة أول ضحايا الحروب، فينصح بالعبث بها وتغطيتها عن العالم فيقول: "وحتى هذه السياسة الاستعمارية توجب تغطيتها بعباءة التعابير اللطيفة، وإنكار طبيعتها الإمبريالية مرارا وتكرارا." ويعطي مثالا للعبث بالكلمات فالغزو والسيطرة والاحتلال العسكري اعتبرناها بتعابير ملطفة "بناء الدولة"، ويحدد أن الاحتلال ليس فقط إكراها عسكريا ولكن هناك مرابح مالية تحصل عليها المجموعة المنتفعة الوسيطة بين الشعب المحتل وبين المستعمر، ويطلق على هذه الطبقة كل الصفات التي تجعلها مقبولة مثل: "النخبة" والمجموعات التقدمية

والداعية إلى التطوير والمستقبل الواعد المرتبط بالاحتلال، ويصف الشعب المقاوم ومن يمثله بكل كلمات السلبية مثل: متخلف وظلامي، ومتعصب.

ومن طريف ما يعترف به المرشد للإمبراطورية بأن الحرب الجارية اليوم - في أفغانستان والعراق - هي حرب دينية، وحرب على الموارد، وهذان العاملان هما أهم عناصر المواجهة، وإن الغطاء على هذين العاملين هو: "الحرب على الإرهاب".

كما أن الكتاب لم يخل من العبارات التي توحي بالكراهية للمسلمين والتحيز الأعمى ضدهم، ولكن هذه ثقافة موروثة في الغرب زادت الأحداث الأخيرة من إثارتها.

كما أنه ينصح بوش وحكومته بأن يعتمدوا طريقة جلادستون في إدارة مصر، وهي السماح بمصالح وبدور لمستعمرين آخرين في حمل أعباء البلد وعدم الانفراد به، فقد سمح جلادستون للفرنسيين أن يسهموا في الإشراف المالي عليها من خلال "صندوق الدين العام"، وسمح بالسلطة الاسمية للخليفة العثماني أن تستمر نحوا من ثلث قرن إلى الحرب العالمية الأولى.

وقد رأينا إدارة بوش تتنازل عن تفردها بكل شيء في العراق وتفتح المجال لدول أوروبية تقاسمها الغنيمة والعبء هناك، أو تفتح مناطق أخرى، وهذا يعطي شرعية دولية لممارسات الإمبراطورية، فالشرعية الدولية - في عصر الاحتلال - تنال أحيانا بالمشاركة في استغلال الضعفاء، وقتلهم والاستيلاء على ثرواتهم، وبهذا يكون التنسيق والمشاركة بين المستعمرين "شرعية دولية". ونصح باستعمال التعليم وحركة المال والعولمة الإجبارية للمجتمعات المغلقة، والدين في تأكيد النفوذ الاستعماري.

أما عن الترجمة فقد تميزت بالوضوح، والسلاسة، ولم يغرق المترجم في استخدام بعض المصطلحات، واستخدم غالبا كلمة: إمبراطورية بدلا من إمبريالية، وقد تم إعادة صياغة، أو تجنب بعض العبارات المستفزة التي قد تعيق نشر الكتاب، وهي قليلة جدا.

يلاحظ القارئ المطلع على الطبعات الأخرى للأصل أن عنوان الكتاب الشارح: صعود وسقوط الإمبراطورية الأمريكية، وهذا عنوان الطبعة البريطانية التي تمت الترجمة عنها، بينما عنون المؤلف الطبعة الأمريكية عنوانا ألطف: "تكاليف الإمبراطورية الأمريكية".

وخاتمة القول هنا: إن هذا الكتاب مليء - حقا - بالمعلومات في دراسة صعود الإمبراطورية، وشروط الاستمرار في الهيمنة على المستعمرات، ونظم تعاملها مع نفسها ومع الشعوب الأخرى، وقيّد الكثير من الملاحظات المالية والإدارية، وأنذر أمريكا من مخاطر سوء إدارتها لمناطق النفوذ أو المستعمرات، وأضاف ملاحظات إستراتيجية جديرة بالمعرفة، فالكتاب يسد فراغا كبيرا في موضوع يهم القارئ العربي ربما لزمن طويل قادم.

محمد حامد الأحمري

مقدمة

الجزيرة: هل يقلقك إذا ما دخلتم العراق بالقوة أن تخلقوا انطباعا بأن الولايات المتحدة تتحول إلى قوة إمبراطورية استعمارية؟

رمسفيلد: أنا متأكد من أن بعض الناس سيقولون ذلك، لكن لا يمكن أن يكون صحيحا لأننا لسنا قوة استعمارية. ولم نكن أبدا قوة استعمارية. فنحن لا نحمل قوتنا ونطوف بها العالم محاولين الاستيلاء على أملاك الآخرين، ومواردهم، ونفطهم. هذا بالضبط ما لا تفعله الولايات المتحدة. لم نفعله ولن نفعله، الديمقراطيات لا تتصرف على هذا النحو. هكذا تصرف الاتحاد السوفييتي الذي بنى إمبراطورية، لكن ليس الولايات المتحدة[1].

لعبوا كثيرا لعبة ("المخاطرة")، وهي لعبة تتنافس فيها (على لوحة) جيوش بألوان مختلفة على احتلال العالم. تستغرق اللعبة ساعات، ولذلك كانت مفيدة لقتل الوقت. الجندي جيف يونغ.. كان بارعا فيها إلى حد أن الشبان الآخرين شكلوا تحالفات لإنزال الهزيمة به.

مارك بودين، "سقوط الصقر الأسود"[2]

عصر الإمبراطوريات

تعد اللعبة المسماة "عصر الإمبراطوريات" من أشهر ألعاب الكمبيوتر في العالم. وظل ابني مدمنا عليها عدة شهور. أما مقدمتها المنطقية فتعتمد على أن تاريخ العالم هو تاريخ الصراع بين الإمبراطوريات. الكيانات السياسية المتنازعة تنافست مع بعضها بعضا للسيطرة على الموارد المحدودة: السكان، الأراضي الخصبة، الغابات،

مناجم الذهب، الممرات المائية. ولا بد للإمبراطوريات المتنازعة / المتنافسة في صراعاتها التي لا تنتهي من إقامة توازن بين الحاجة للتطور الاقتصادي وضرورات الحرب. وسرعان ما يستنفد اللاعب المغالي في عدوانيته موارده إذا لم يبذل جهده لزراعة أراضيه ومناطقه، وزيادة وتنمية عدد سكانها، وتجميع ومراكمة الذهب. أما اللاعب الذي يبالغ في التركيز على الغنى والثراء، فقد يجد نفسه ضعيفا ومكشوفا ومعرضا للغزو إن أهمل في أثناء ذلك دفاعاته.

مما لا شك فيه أن العديد من الأمريكيين يلعبون "عصر الإمبراطوريات"، مثلما لعب "الجوالة"* في مقديشو اللعبة القديمة التي سبقتها ("المخاطرة"). لكن لا يوجد سوى قلة قليلة من الأمريكيين - أو من الجنود الأمريكيين بالأحرى - على استعداد للاعتراف بأن حكومتهم تلعب اللعبة حاليا على أرض الواقع الحقيقي.

لا يكتفي هذا الكتاب بمجرد تقديم الحجة على أن الولايات المتحدة هي الآن إمبراطورية، لكن يبرهن على أنها كانت إمبراطورية على الدوام. وعلى العكس من الكتاب والمؤلفين الذين علقوا على ذلك في السابق، فإنني لا أعترض من حيث المبدأ على وجود إمبراطورية أمريكية. وفي الواقع، فإن جزءا من دليلي البرهاني يشير إلى أن العديد من أصقاع العالم سوف تستفيد من حقبة الحكم الأمريكي. لكن ما يحتاجه - العالم اليوم ليس أي نوع من الإمبراطورية. ما يحتاجه هو إمبراطورية "ليبرالية" - بمعنى أنها لا تكتفي بضمان التبادل الدولي الحر للسلع، والعمالة، ورأس المال، بل تخلق - وتدعم أيضا - الشروط التي لا تستطيع الأسواق أداء وظيفتها دونها - السلام والنظام، حكم القانون، الإدارة "النظيفة" غير

* فرقة خاصة من الجنود الأمريكيين المدربين على الهجوم (كمشاة أو مشاة محمولة على العربات أو الحوامات). (المترجم)

الفاسدة، السياسات المالية والنقدية المستقرة. إضافة إلى المنشآت والمؤسسات ذات النفع العام، مثل البنية التحتية للنقل والمواصلات، والمشافي والمدارس، التي لا يمكن لها أن توجد لولاها. والسؤال المهم الذي يطرحه هذا الكتاب هو: هل تملك الولايات المتحدة القدرة على أن تكون إمبراطورية ليبرالية ناجحة أم لا؟ بالرغم من أنها تبدو من جوانب عديدة مجهزة بصورة مثالية - اقتصاديا وعسكريا وسياسيا - لإدارة "إمبراطورية الحرية" هذه (حسب تعبير توماس جيفرسون)، إلا أنها تفتقد الكفاءة والبراعة كبانية للإمبراطورية على الصعيد العملي إلى حد مذهل. ولذلك فأنا أحاول شرح السبب الذي يجعل من الصعب على الولايات المتحدة أن تجد نفسها إمبراطورية؛ ولماذا تعتبر مشاريعها الإمبراطورية في الحقيقة قصيرة الأجل ونتائجها سريعة الزوال.

يتمثل جزء من مقصدي في تفسير التاريخ الأمريكي باعتباره غير استثنائي من جوانب عديدة - كتاريخ أية إمبراطورية أخرى، وليس شيئا فريدا ومتفردا (كما يحب الكثير من الأمريكيين أن ينظروا إليه حتى الآن). لكن أريد أيضا تقديم توصيف للخصائص المميزة للإمبراطورية الأمريكية، مواطن قوتها المرعبة، ونقاط ضعفها الموهنة. الكتاب يضع الأحداث التي جرت مؤخرا - خصوصا الهجمات الإرهابية في الحادي عشر من سبتمبر وغزو أفغانستان والعراق - في سياقها التاريخي على المدى البعيد، مع الإشارة إلى أنها لا تمثل قطيعة مع الماضي كما يسود الاعتقاد. وبالتالي: فإن هذا الكتاب، برغم أنه - جزئيا - عمل يتناول الاقتصاد السياسي المعاصر، وقد استلهم مصادره من السنة الأخيرة التي قضيت معظمها في الولايات المتحدة، إلا أنه بالأساس عمل يتعلق بالتاريخ. كما أنه يهتم - بصورة يتعذر تفاديها - بالمستقبل، أو بالأحرى بالإمكانيات المحتملة للمستقبل. والفصول الأخيرة من الكتاب تطرح السؤال المتصل بقدرة الإمبراطورية الأمريكية المرجحة على الاحتمال والبقاء.

هل تعد الإمبراطورية الأمريكية أكثر قوة من أية إمبراطورية أخرى عرفها التاريخ، لتهيمن على العالم كما هيمن التمثال العملاق* على ميناء رودس؟ أم هل هو جالوت**، المارد العملاق الذي قتله حجر مقلاع رماه عدو ضعيف مراوغ؟ هل تشابه الولايات المتحدة في الحقيقة شمشون الجبار (الأعمى في غزة)، المقيد بأغلال الالتزامات المتناقضة في الشرق الأوسط، وغير القادر في نهاية المطاف إلا على التدمير الأعمى؟ على شاكلة كافة التساؤلات التاريخية، لا يمكن الإجابة عن هذه الأسئلة إلا بواسطة المقارنات والحقائق المضادة، ووضع إمبراطورية أمريكا أمام الإمبراطوريات التي سادت ثم بادت، والتفكير بحالات الماضي الأخرى التي يمكن تخيلها، إضافة إلى ممكنات المستقبل.

إنكار الإمبراطورية

جرت العادة أن يشير نقاد السياسة الخارجية الأمريكية وحدهم إلى "الإمبراطورية الأمريكية". وخلال الحرب الباردة بالطبع عزف الاتحاد السوفييتي وجمهورية الصين الشعبية على الوتر اللينيني القديم نفسه حول "إمبراطورية اليانكي"، مثلما فعل العديد من الكتاب في أوروبا الغربية، والشرق الأوسط، وآسيا، ولم يكن هؤلاء جميعا من الماركسيين[٣]. لكن زعمهم بأن التوسع الخارجي قد حفزته مصالح الشركات الشريرة لم يكن يختلف اختلافا بينا عن المقالات الانتقادية الأمريكية المحلية للتوسع الخارجي في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، بغض النظر عما إذا كانت شعبوية، أو تقدمية، أو

* تمثال برونزي ضخم نصب بين عامي ٢٩٢ – ٢٨٠ ق.م. في رودس (أسست عام ٤٠٨ ق.م.) واعتبر من عجائب الدنيا السبع. (المترجم)

** محارب فلسطيني عملاق (تبعا للعهد القديم) قتله داوود بالمقلاع. (المترجم)

اشتراكية[٤]. في ستينات القرن العشرين، اندمجت هذه المقالات والدراسات النقدية لإنتاج تأريخ جديد ومهيمن للسياسة الأمريكية الخارجية، عرف باسم "المذهب التعديلي"***[٥] ويقدم مؤرخون مثل غابرييل وجويس كولكو الحجة على أن الحرب الباردة لم تكن نتيجة للعدوانية الروسية بل الأمريكية (بعد عام ١٩٤٥)، وهي حجة اجتذبت على وجه الخصوص جيلا من الباحثين المعاصرين للحرب في فيتنام - دليل يثبت على ما يبدو الاندفاعة الاستعمارية الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية[٦]. أما إعادة التوكيد على القوة العسكرية الأمريكية في عهد رونالد ريغان (١٩٨١ــ ١٩٨٩)، فقد استحثت تحذيرات جديدة من مغبة "الغواية الإمبراطورية"[٧].

لا يبدي هذا التراث من الانتقاد الراديكالي للسياسة الخارجية الأمريكية أية إشارة دالة على أنه سيبهت أو يضمحل. فنبرته المميزة المعذبة مستمرة في الانبعاث من كتاب مثل تشالمرز جونسون، ووليام بلوم، ومايكل هدسون[٨]، لتردد صدى الانتقادات القاسية للجيل السابق من المناهضين للإمبراطورية (حيث ما تزال الأصوات الواهية لبعضهم مسموعة حتى الآن)[٩]. لكن انتقاد الإمبراطورية الأمريكية لم يكن أبدا مقتصرا على اليسار السياسي حصرا. ففي نظر غور فيدال، تكرر مأساة الجمهورية الرومانية نفسها على شكل ملهاة، مع "دولة الأمن القومي" التي تتعدى بكل عناد على حقوق وامتيازات النخبة الأرستقراطية التي ينتمي فيدال إليها[١٠]. في هذه الأثناء، يستمر بات بوكانان - في أقصى اليمين - في إدانته العنيفة، بتعابير الانعزالية العتيقة، لدعاة العالمية على الساحل الشرقي الذين يستهدفون إيقاع الولايات المتحدة - على الضد من الرغبات التي عبر عنها الآباء

*** مذهب ينادي (من جملة ما ينادي به) بتعديل الرؤية السائدة والمقبولة للأحداث والحركات التاريخية. تبنت المذهب الحركة الشيوعية مؤخرا لتبرير الانتقال من الموقف الثوري إلى الموقف الإصلاحي. (المترجم)

المؤسسون - في شرك صراعات ونزاعات العالم القديم. وفي نظر بوكانان، لا تتبع أمريكا نموذج روما بل مثال بريطانيا، التي رفضت إمبراطوريتها ذات يوم لكنها تحاكيها الآن[١١]. كما ازدرى آخرون من التيار المحافظ الرئيسي - وأشهرهم كلايد بريستوفيتز - "المشروع الإمبراطوري لما يسمى بالمحافظين الجدد"[١٢].

لكن ظهر خلال السنوات الثلاث أو الأربع السابقة عدد متزايد من المعلقين الذين بدؤوا استخدام تعبير "الإمبراطورية الأمريكية" بشكل أقل نخبوية، وإن ظل متناقضا[١٣]، وفي بعض الحالات استخدم بحماس جارف. ففي مؤتمر عقد في أتلانتا (تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٠)، أكد ريتشارد هاس، الذي عمل في إدارة بوش مديرا لتخطيط السياسة في وزارة الخارجية، على أن الأمريكيين بحاجة "لإعادة إدراك دورهم العالمي وتغييره من منظور الدولة - الأمة التقليدية إلى القوة الإمبراطورية"، ونادى صراحة بإمبراطورية أمريكية "غير رسمية"[١٤]. كانت تلك آنذاك لغة جريئة جسورة؛ فليس من السهل تناسي أن جورج ووكر بوش هو الذي اتهم، خلال الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٠٠، إدارة كلينتون - غور بالقيام بالعديد "من المهمات النووية والعسكرية ونشر القوات دون تحديد نهاية لها"[١٥]. وكما أخبر توماس دونللي، نائب المدير التنفيذي لمشروع القرن الأمريكي الجديد، صحيفة "واشنطن بوست" (آب / أغسطس ٢٠٠١)، "لن يتحدث الكثيرون علنا عنها [الإمبراطورية]. فهذا يقلق العديد من الأمريكيين. لذلك يستخدمون عبارات رمزية مثل 'أمريكا هي القوة العظمى الوحيدة'"[١٦].

بدا أن هذه الكوابح قد سقطت في أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر الإرهابية. ففي مقالة لاذعة وحادة في وضوح معالمها نشرتها مجلة "ويكلي ستاندارد" بعد شهر واحد من انهيار مركز التجارة العالمي، دافع ماكس بوت جهارا عن "قيام إمبراطورية أمريكية. فأفغانستان والعديد من المناطق المضطربة اليوم تطالب بنوع من الإدارة الخارجية المستنيرة التي وفرها ذات يوم الإنكليز الواثقون بأنفسهم وهم

يرفلون بسراويل ركوب الخيل وقبعات القش"[١٧]. وحين ظهر تاريخه عن "حروب أمريكا الصغيرة" في السنة التالية، أخذ عنوانه من قصيدة روديارد كيبلنغ الشهيرة "عبء الرجل الأبيض"، التي كتبها عام ١٨٩٩ لحث الولايات المتحدة على تحويل الفليبين إلى مستعمرة أمريكية[١٨]. الصحفي روبرت كابلان تناول أيضا موضوع الإمبراطورية في كتابه "سياسة المحارب"، مقدما الحجة على أن "مؤرخي المستقبل سوف ينظرون إلى الولايات المتحدة في القرن الحادي والعشرين كإمبراطورية إضافة إلى جمهورية"[١٩]. وفي مقابلة معه، قدم كابلان الدليل على أن "هناك جانبا إيجابيا في الإمبراطورية. فهي من بعض النواحي أحد أكثر أشكال النظام فائدة وملاءمة"[٢٠]. أما تشارلز كروثهامر، وهو كاتب صحفي يميني آخر، فقد استبان تغيرا في المزاج السائد. إذ قال في مقابلة مع صحيفة "نيويورك تايمز": "الناس يكشفون الآن السر المتعلق بكلمة 'إمبراطورية'"[٢١]. ووافق دينيش دسوزا في صحيفة "كريستيان ساينس مونيتور" على أن "أمريكا قد أصبحت إمبراطورية"، لكنها لحسن الحظ "أكثر قوة إمبراطورية شهامة وسماحة في التفكير"، وتوصل إلى النتيجة الختامية التالية: "دعونا نعززها ونقويها"[٢٢]. الصحفي سيباستيان مالابي اعتبر في مجلة "فورين أفيرز" عام ٢٠٠٢، أن "الإمبراطورية الأمريكية الجديدة" هي أفضل علاج "لحالة الفوضى والتشوش" التي سببتها "الدول الفاشلة" في مختلف أرجاء العالم[٢٣]. وتظهر قراءة لمقالة مايكل اغناتييف التي كتبها مؤخرا حول الجهود الأمريكية "لبناء الدول" في البوسنة، وكوسوفو، وأفغانستان، أن هذه الجهود لم تكن إمبراطورية بما يكفي لتكون مؤثرة[٢٤].

وفي حين أن أفضل وصف ينطبق على مالابي واغناتييف هو أنهما من المؤيدين الليبراليين للتدخل العسكري - أي من المناصرين لما رفضه ايريك هوبزبوم وسخر منه بوصفه "إمبراطورية حقوق الإنسان" - فإن الأغلبية الساحقة من الإمبراطوريين الجدد هم من المحافظين الجدد، وآراؤهم هي التي احتلت المقدمة خلال وبعد غزو

العراق عام ٢٠٠٣. كتب جيمس كيرث، في عدد "الإمبراطورية" الخاص من "ناشيونال انتريست"، يقول: "هنالك اليوم إمبراطورية واحدة، الإمبراطورية العالمية للولايات المتحدة. الجنود الأمريكيون هم الورثة الحقيقيون لمسؤولي الإدارة المدنية الأسطوريين في الإمبراطورية البريطانية، وليسوا مجرد ضباط عسكريين متفانين ومخلصين"[٢٥]. أما محرر مجلة "ويكلي ستاندرد" وليام كريستول فقد أعلن على شاشة "فوكس نيوز" (نيسان / أبريل ٢٠٠٣): "إننا بحاجة إلى أن نظهر قوتنا أكثر. وإذا أراد الناس القول إننا قوة إمبراطورية، فلا بأس"[٢٦]. في الشهر نفسه، أشارت "وول ستريت جورنال" إلى أن الحملة البحرية البريطانية ضد تجارة العبيد في منتصف القرن التاسع عشر قد توفر نموذجا يحتذى للسياسة الأمريكية المناهضة لانتشار الأسلحة النووية[٢٧]. بل إن ماكس بوت دعا الولايات المتحدة إلى إنشاء وزارة مستعمرات لإدارة ممتلكاتها الجديدة في الشرق الأوسط وآسيا[٢٨].

الشخص الذي تكرر ربطه بـ"الإمبراطورية الجديدة" داخل البنتاغون هو نائب وزير الدفاع بول ولفوويتز، الذي اشتهر لأول مرة كمعاون لوزير الدفاع في إدارة والد الرئيس الحالي، وذلك حين قدم الحجة على أن هدف سياسة الولايات المتحدة يجب أن يتمثل في "إقناع المنافسين المحتملين بأنهم ليسوا بحاجة لأن يطمحوا للعب دور أكبر أو السعي وراء موقع أكثر هجومية وصدامية لحماية مصالحهم المشروعة"[٢٩]. ويبدو الآن أن هذا الخط من التفكير الذي أثار جدلا خلافيا حادا حين جرى التعبير عنه عام ١٩٩٢، قد أصبح مألوفا وسائدا بشكل لافت. فبعد تسع سنين نظم مكتب وزير الدفاع حلقة دراسية (صيفية) في كلية البحرية الحربية (في نيوبورت) "لاستكشاف مقاربات استراتيجية ضرورية للحفاظ على هيمنة الولايات المتحدة على المدى الطويل (٥٠ سنة)"، حيث عقدت المقارنات علنا بين الولايات المتحدة والإمبراطوريات الرومانية، والصينية، والعثمانية، والبريطانية[٣٠]. ومن الواضح أن هذه المقارنات لا تبدو غريبة عن كبار ضباط المؤسسة العسكرية الأمريكية. ففي

عام ٢٠٠٠، أبلغ الجنرال انتوني زيني، الذي كان يشغل آنذاك منصب القائد العام للقيادة المركزية الأمريكية، أبلغ الصحفية دانا بريست أنه "أصبح 'بروقنصل' معاصرا، [الحاكم الإداري] من ذرية رجال الدولة - المحاربين الذين حكموا المناطق النائية للإمبراطورية الرومانية، وحملوا في ركابهم النظام والمثل العليا من قوانين وشرائع روما"[٣١]. ومن الصعب التأكد بأن ذلك مجرد تعبير ساخر.

على الصعيد الرسمي، من المؤكد أن الولايات المتحدة تبقى إمبراطورية في مرحلة الإنكار[٣٢]. فمعظم السياسيين يوافقون على الخط الفاصل الذي رسمه المؤرخ تشارلز بيرد عام ١٩٣٩: "أمريكا لن تكون روما أو بريطانيا. بل ستكون أمريكا"[٣٣]. ريتشارد نيكسون ألح بإصرار في مذكراته على أن الولايات المتحدة هي "القوة العظمى الوحيدة التي لا تملك تاريخا من المزاعم والدعاوى والحقوق الإمبراطورية على الدول المجاورة"[٣٤]، وهو رأي ردد صداه صناع السياسة طيلة العقد المنصرم. وعلى حد تعبير صمويل "ساندي" بيرغر، مستشار الأمن القومي في إدارة الرئيس كلينتون، "نحن أول قوة عالمية في التاريخ ليست قوة إمبراطورية"[٣٥]. بعد سنة، وفي حملته الانتخابية لخلافة كلينتون، ردد جورج بوش أفكار نيكسون وبيرغر كليهما: "أمريكا لم تكن إمبراطورية أبدا. ولربما نكون القوة العظمى الوحيدة في التاريخ التي امتلكت الفرصة، ورفضت - مفضلة العظمة على القوة، والعدالة على المجد"[٣٦]. وعاد مرارا وتكرارا إلى هذا الموضوع في عدة مناسبات منذ أن دخل البيت الأبيض. وفي خطاب ألقاه أمام معهد "أمريكان انتربرايز" بعد وقت قصير من غزو العراق، قال بوش: "ليس لدى الولايات المتحدة النية لتقرير الشكل الدقيق لحكومة العراق الجديدة. فالخيار هو للشعب العراقي.. لسوف نبقى في العراق طالما كان ذلك ضروريا ولن نزيد يوما واحدا. لقد قدمت أمريكا هذا التعهد، والتزمت به، في حقبة السلام التي تلت الحرب العالمية. بعد إلحاق الهزيمة بالأعداء، لم نترك خلفنا جيوش احتلال، بل تركنا دساتير وبرلمانات"[٣٧]. وأعاد

التوكيد على افتقاد النية الإمبراطورية هذه في خطاب متلفز إلى الشعب العراقي في العاشر من نيسان/ أبريل، حين أعلن: "لسوف نساعدكم على تشكيل حكومة مسالمة وتمثيلية تحمي حقوق كافة المواطنين. ثم تنسحب قواتنا العسكرية. وسوف يسير العراق قدما كأمة موحدة ومستقلة وذات سيادة"[٣٨]. وحين تحدث من على ظهر حاملة الطائرات "ابراهام لينكولن" في الأول من أيار/ مايو، أوضح هذه النقطة بما لا يدع مجالا للشك: "الأمم الأخرى في التاريخ حاربت داخل أراضي الدول الأجنبية وبقيت فيها لتحتلها وتستغلها. أما الأمريكيون، فلا يريدون شيئا بعد المعركة سوى العودة إلى الوطن"[٣٩]. المسار نفسه اتخذه وزير الدفاع دونالد رمسفيلد، مثلما أوضحت الفقرة الاستهلالية لهذه المقدمة. وفي الحقيقة، يبدو أن هذه من المسائل القليلة التي تتفق عليها كافة الشخصيات الرئيسية في إدارة بوش. ففي خطاب له في جامعة جورج واشنطن في أيلول/ سبتمبر، أصر كولن باول وزير الخارجية على أن "الولايات المتحدة لا تسعى لأن تكون إمبراطورية مهيمنة على مناطق العالم. لم نكن أبدا إمبرياليين، نريد عالما يمكن أن تصبح فيه الحرية، والرخاء، والسلام ميراثا لجميع الشعوب، وليس لنخبة من القلة المتمتعة بالامتيازات"[٤٠].

قلة قليلة من الأمريكيين ستعارض ذلك. وكما تبين فإن أربعة من بين كل خمسة من الأمريكيين الذين استطلعت آراءهم عملية مسح أجراها "معهد بيو" حول المواقف تجاه العالم في السنة الماضية، وافقوا على أن "انتشار الأفكار والعادات والتقاليد الأمريكية في أرجاء العالم أمر جيد"[٤١]. لكن لو سئل الأشخاص نفسه هل يعتبرون ذلك عاقبة للإمبراطورية الأمريكية لما وافق أحد منهم.

عرّف فرويد الإنكار بأنه آلية دفاع نفسية بدائية ضد الصدمة. ولربما كان من المحتم بسبب ذلك أن ينكر الأمريكيون في أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر شخصية بلادهم الإمبراطورية بحماس أكبر من ذي قبل، لكن مع انتقال

السياسة الخارجية للولايات المتحدة من الدفاع إلى الهجوم، يبدو أن الحاجة للإنكار قد تضاءلت. ولذلك قد يكون تقرير وتحديد الطبيعة الدقيقة لهذه الإمبراطورية مسألة علاجية - نظرا لكونها إمبراطورية في كل شيء، فيما عدا الاسم.

الهيمنة والإمبراطورية

أطلق يوليوس قيصر على نفسه لقب إمبراطور، لا ملك. أما أغسطس، وريثه الذي تبناه، فقد فضل لقب أمير. يمكن للأباطرة أن يطلقوا على أنفسهم ما يشاءون من ألقاب، وكذلك الإمبراطوريات. هنري الثامن (١٥٠٩-١٥٤٧) أعلن مملكة إنكلترا إمبراطورية قبل أن تصبح كذلك[٤٢]. الولايات المتحدة إمبراطورية منذ أمد بعيد، لكنها تحاذر من اللقب.

عند تعريف كلمة إمبراطورية بشكل ضيق يسهل بالطبع إخراج الولايات المتحدة من هذا التصنيف. وهاكم مثالا نموذجيا: "القوة الإمبراطورية الحقيقية.. تعني احتكارا مباشرا للتحكم بتنظيم واستخدام القوة المسلحة. تعني سيطرة مباشرة على إدارة العدالة ومرجعية التعريف المستمدة منها. تعني السيطرة على كل ما يشترى ويباع، وشروط التجارة والسماح بالتجارة.. دعونا نتوقف عن الكلام حول الإمبراطورية الأمريكية، لأنه لم ولن يكون شيء كهذا"[٤٣]. بالنسبة لجيل من الكتاب "الواقعيين"، المتلهفين لدحض التهم السوفييتية الموجهة للإمبراطورية الأمريكية، أصبح من الأمور التقليدية تقديم الحجة على أن الولايات المتحدة اكتفت بـ"مغازلة" هذا النوع من الإمبراطورية النظامية لمدة وجيزة، بدءا بضم الفليبين عام ١٨٩٨ وانتهاء بثلاثينات القرن العشرين[٤٤]. لكن ما فعلته الولايات المتحدة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية كان مختلفا اختلافا جوهريا في طبيعته. فتبعا لإحدى الصيغ التي ظهرت مؤخرا، لم تكن "دولة إمبراطورية تنوي السلب

والنهب"؛ بل كانت "أكثر اهتماما بتعزيز الاستقرار والأمن الإقليميين، وحماية التجارة الدولية بدلا من مضاعفة وتضخيم قوتها على حساب الآخرين"[٤٥].

إن لم تكن الولايات المتحدة إمبراطورية، فما هي إذن؟ وما هو الذي سعت الإمبراطورية لـ"احتوائه" ولم يعد موجودا الآن؟ يمكن وصف الولايات المتحدة بأنها "القوة العظمى الوحيدة" - المتواجدة في "عالم أحادي القطب". أو "الدولة المفرطة القوة"، حسب التعبير (الساخر بالتأكيد) الذي نحته وزير الخارجية الفرنسي الأسبق هوبير فيدرين. بعض الكتاب يفضلون تعابير أكثر ضعفا وفقرا مثل "القيادة" العالمية[٤٦]، في حين اعتبر فيليب بوبيت الولايات المتحدة صيغة ناجحة على نحو خاص من الأمة - الدولة[٤٧]. بينما اختارت سلسلة من حلقات البحث أقيمت مؤخرا في مدرسة كنيدي التابعة لجامعة هارفارد، التعبير المسالم "التفوق"[٤٨]. لكن يظل تعبير "الدولة المهيمنة" أشهر التعابير لدى الكتاب المتخصصين في العلاقات الدولية[٤٩].

ما هو هذا الشيء الذي يدعى هيمنة؟ هل هو مجرد تعبير ملطف عن "الإمبراطورية"، أم هو توصيف لدور الدولة الأولى السابقة لغيرها، التي تقود تحالفا، وليست دولة حاكمة لشعوب خاضعة لها؟ وما هي دوافع الدولة المهيمنة؟ هل هي ممارسة القوة فيما وراء حدودها من أجل أغراضها ومصالحها الذاتية؟ أم هي منخرطة في توفير ما يحتاجه العالم بأسلوب غيري يؤثر الآخرين؟

استخدمت الكلمة أصلا لوصف العلاقة بين أثينا وغيرها من الدول - المدن اليونانية حين اجتمعت معا للدفاع عن نفسها ضد الإمبراطور الفارسي الغازي؛ قادت أثينا المدن الأخرى لكنها لم تحكمها[٥٠]. وعلى العكس من ذلك، فإن الهيمنة تعني، داخل ما دعي بنظرية النظام العالمي، أكثر من مجرد القيادة، لكن أقل من الإمبراطورية السافرة[٥١]. وفي واحد من التعريفات الضيقة أيضا، تمثلت وظيفة الهيمنة الرئيسة في القرن العشرين في ضمان نظام دولي حر على الصعيدين التجاري

والمالي[٥٢]. وكان السؤال الجوهري في حقبة ما بعد الحرب (فيما أصبح يعرف - بشكل فظ نوعا ما - بنظرية هيمنة الاستقرار)، هو: إلى أي مدى / وكم ستبقى الولايات المتحدة ملتزمة بالتجارة الحرة حالما تتمكن الدول الأخرى من اللحاق بها مستفيدة من ذات النظام الاقتصادي الليبرالي الذي جعلته هيمنة الولايات المتحدة ممكنا. هل سيلجأ الأمريكيون إلى السياسات الحمائية في مسعاهم لتأبيد هيمنتهم، أم يخاطرون بالتشبث بالتجارة الحرة ويعانون من التراجع الانحطاط نسبيا؟ دعيت هذه الفكرة بمعضلة القوة المهيمنة، وبدت للعديد من الكتاب مماثلة في الجوهر لتلك التي واجهتها بريطانيا قبل عام ١٩١٤[٥٣].

لكن إذا بشرت الإمبراطورية البريطانية بأمريكا كقوة عالمية مهيمنة، وكانت سلفا لها، ألا تعتبر الولايات المتحدة أيضا خلفا لبريطانيا كإمبراطورية ناطقة بالإنكليزية؟ يوافق معظم المؤرخين على أن القوة الاقتصادية الأمريكية بعد عام ١٩٤٥ فاقت قوة بريطانيا بعد عام ١٨١٥، وهي نقطة تحول هامة (مقارنة) للقوة في أعقاب الهزيمة النهائية لفرنسا النابولونية. أولا، النمو الاستثنائي في الإنتاجية الذي تحقق بين عامي ١٨٩٠- ١٩٥٠ تجاوز ما حققته بريطانيا في أي وقت سابق، حتى خلال الاندفاعة الأولى للثورة الصناعية. ثانيا، استخدمت الولايات المتحدة - عن سابق إرادة وتصميم - قوتها للتوصل إلى اتفاق حول التخفيضات الجمركية المتعددة الأطراف والمتوازنة بشكل متبادل ضمن إطار . الاتفاقية العامة حول التعرفة والتجارة ("الغات"، التي تحولت فيما بعد إلى منظمة التجارة الدولية). وبالتالي فإن التخفيضات على التعريفات والرسوم التي تم التوصل إليها في جولة كيندي (١٩٦٧)، وفي "الجولات" اللاحقة من المفاوضات، تدين بفضل كبير للضغوط الأمريكية، مثل "المشروطية" المرتبطة بالقروض المقدمة من صندوق النقد الدولي (ومركزه واشنطن). ومقابل ذلك، كان انتشار التجارة الحرة والملاحة الحرة - "المصالح العامة" التي شاع نسبها إلى الإمبراطورية البريطانية - ظاهرة تلقائية

باعتبارها من التبعات المباشرة للقوة البريطانية. ثالثا، استفادت الحكومات الأمريكية المتتالية - كما زعم - من دور الدولار كعملة رئيسية قبل وبعد انهيار "بريتون وودز". إذ وضعت الولايات المتحدة يدها على "منجم ذهبي من الورق"، وأمكنها بذلك جمع دعم مالي من الدول الأجنبية على شكل رسوم على سك العملة (عبر بيع الدولار والأصول المقدرة بالدولار إلى الدول الأجنبية ثم تنخفض قيمتها فيما بعد)[٥٤]. قاعدة الذهب لم تقدم مثل هذه المزايا والفوائد لبريطانيا، بل ربما أضرت بها. أخيرا، اعتمد "السلام البريطاني" بشكل رئيس على البحرية الملكية وكان أقل قدرة على "الاختراق" من "الهيمنة الكاملة" التي تستهدفها اليوم المؤسسة العسكرية الأمريكية. لقد شعرت بريطانيا، طيلة قرن كامل، بأنها غير قادرة على القيام بعمليات تدخل عسكرية في أوروبا (باستثناء حرب القرم)، التي مثلت المسرح الأكثر أهمية وحيوية بالنسبة لبقائها ذاته، وحين أجبرت على ذلك في عامي ١٩١٤ و١٩٣٩، كافحت بشدة لتسود[٥٥]. نصل الآن إلى نتيجة فيها نوع من المفارقة إلى حد ما وهي أن الدولة المهيمنة يمكن أن تكون أعظم قوة من الإمبراطورية.

سيكون التمييز بين القوة المهيمنة والإمبراطورية أمرا مشروعا إذا كان تعبير "إمبراطورية" يعني ببساطة - مثلما يفترض العديد من المعلقين الأمريكيين على ما يبدو - الحكم المباشر للأراضي والمناطق الأجنبية دون أي تمثيل سياسي لسكانها. لكن الدارسين للتاريخ الإمبراطوري يتبنون إطارا مفهوميا أكثر تعقيدا من ذلك. لقد فهم مسؤولو الإدارة الاستعمارية، مثل فريدريك لوغارد، الفارق المميز بين الحكم "المباشر" و"غير المباشر" بكل وضوح؛ وكانت هناك أجزاء واسعة من الإمبراطورية البريطانية في آسيا وأفريقيا تحكم بأسلوب غير مباشر - أي من خلال الحكام المحليين بدلا من الحكام البريطانيين. هنالك فارق مميز آخر قدمه جون غالاهر ورونالد روبنسون في مقالتهما التي شكلت مصدر إلهام للعديد من

الدراسات اللاحقة، وتناولت قضية "إمبراطورية التجارة الحرة" (١٩٥٣)، التي عبرت عن العناصر الجوهرية للطريقة التي استخدمت فيها بريطانيا في العهد الفيكتوري أسطولها البحري وقوتها المالية لفتح أسواق الدول الواقعة خارج نطاق هيمنتها الاستعمارية[٥٦]. ومما يساعد على تفسير المسألة بالقدر نفسه من الوضوح التمييز الذي شاع قبوله الآن بين "الإمبراطورية الرسمية" و"الإمبراطورية غير الرسمية". فعلى سبيل المثال، لم يحكم البريطانيون الأرجنتين بشكل رسمي، لكن المصارف التجارية في مركز لندن المالي مارست تأثيرا نافذا وقويا على سياسة الأرجنتين المالية والنقدية بحيث كان استقلالها محدودا إلى درجة كبيرة[٥٧]. وحسب تعبير واحد من قلة من المؤرخين الجدد الذين حاولوا إجراء دراسة مقارنة أصيلة للموضوع، تعتبر الإمبراطورية "أولا وقبل كل شيء، قوة عظمى تركت أثرها على العلاقات الدولية لحقبة ما.. وهي نظام سياسي يحكم مناطق شاسعة وشعوبا عديدة، نظرا لأن إدارة المساحة الشاسعة والاثنيات المتعددة تشكل إحدى المعضلات الدائمة والكبرى للإمبراطورية. الإمبراطورية بالتعريف.. ليست دولة تحكم بالموافقة الصريحة لشعوبها. لكن من خلال عملية دمج وتمثل للشعوب بواسطة المؤسسات الديمقراطية، يمكن للإمبراطوريات أن تتحول إلى دول فيدرالية متعددة القوميات أو حتى إلى دول قومية"[٥٨]. من الممكن أن نكون أكثر دقة في هذه المسألة. في الجدول (١)، حاولت وضع تخطيط تصنيفي بسيط بقصد شرح تنوع الأشكال التي يمكن تصنيفها تحت فئة "الإمبراطوريات". ولنلاحظ أن من المتوجب قراءة الجدول باعتباره لائحة وليست شبكة من الخطوط الأفقية والعمودية الدقيقة. على سبيل المثال، يمكن للإمبراطورية أن تكون ذات طبيعة اجتماعية تراتبية وتخضع لحكم القلة (أوليغاركية) في المركز، وتستهدف الحصول على المواد الأولية من الخارج، وبالتالي تزيد التجارة الدولية، مستخدمة الأساليب العسكرية غالبا، لتفرض اقتصاد السوق لصالح النخبة الحاكمة فيها. كما يمكن لإمبراطورية أخرى أن

تكون ديمقراطية في المركز، ذات طبيعة اجتماعية اندماجية تهتم بالأمن بشكل رئيس، وتوفر السلام باعتباره من المصلحة العامة، وتحكم من خلال الشركات والمنظمات الأهلية غير الحكومية (NGOs)، وتشجع الاقتصاد المختلط، لصالح كافة السكان.

العمود الأول يذكرنا بإمكانية اكتساب القوة الإمبراطورية بواسطة أكثر من نمط واحد من النظام السياسي. أما الأهداف الذاتية للتوسع الإمبراطوري (العمود الثاني) فتتراوح بين الحاجة الأساسية لضمان أمن الحواضر عبر فرض نظام على الأعداء عند حدودها (الأولية) وبين جملة من الضرائب والأتاوات المفروضة على الشعوب الخاضعة لها، وذلك دون ذكر الجوائز الأكثر وضوحا من الأراضي الجديدة

الجدول (١)

النظام في المركز	الأهداف الذاتية	المنافع العامة	أسلوب الحكم	النظام الاقتصادي	المستفيد؟	الطبيعة الاجتماعية
استبدادي/ديكتاتوري	الأمن	السلام	عسكري	المزرع	النخبة الحاكمة	إبادة جماعية
أرستقراطي	المواصلات والاتصالات	التجارة	بيروقراطي	إقطاعي	سكان الحواضر	تراتبي
حكم القلة (أوليغاركي)	الأرض	الاستثمار	الاستيطان	تجاري	المستوطنون	ديني/هداية
ديمقراطي	مواد خام	القانون	منظمات أهلية	السوق	النخب المحلية	تمثل ودمج
	ثروات	الحكم	شركات	مختلط	كافة السكان	
	قوة بشرية	التعليم	تمثيل النخب المحلية	مخطط		
	ريع	هداية				
	ضرائب	صحة				

المناسبة للاستيطان، والحصول على المواد الخام والثروات والقوة البشرية. وينبغي التشديد على أنها جميعا بحاجة لأن تكون متوفرة بأسعار أرخص مما ستكلفه لو جرى تبادلها بشكل حر مع الشعوب المستقلة إذا ما أرادت الإمبراطورية أن يكون لتكلفة الفتح والاحتلال والاستعمار ما يبررها[٥٩]. في ذات الوقت، يمكن للإمبراطورية أن توفر "المنافع العامة" - أي الفوائد والمكاسب التي تأتي من الحكم الإمبراطوري بشكل مقصود أو غير مقصود، ولا تتدفق إلى الحكام وحدهم بل إلى المحكومين وحتى إلى أطراف ثالثة في واقع الأمر: تقلص الصراعات، زيادة التجارة أو الاستثمار، تحسن العدالة أو نظام الحكم، تطور التعليم (الذي قد يرتبط أو لا يرتبط بالهداية الدينية، وهذا شيء لا نعتبره في أيامنا هذه من المنافع العامة)، أو تحسن الأوضاع المادية المعيشية. العمود الرابع يظهر لنا أن الحكم الإمبراطوري يمكن تطبيقه بواسطة أكثر من نوع واحد من العناصر الفاعلة: الجنود، الموظفون الحكوميون، المستوطنون، الجمعيات الطوعية، الشركات، النخب المحلية. وكلها يمكن أن تفرض بطرائق مختلفة إرادة المركز على الأطراف. هنالك تشكيلة متنوعة مماثلة تقريبا من الأنظمة الاقتصادية الإمبراطورية، من العبودية إلى سياسة عدم التدخل الحكومي، ومن أحد الأشكال عبودية الأرض (الإقطاع) إلى شكل آخر (الاقتصاد الموجه/ المخطط). ولا يعتبر الجدول بأية حال من الأحوال دليلا يثبت أن فوائد ومكاسب الإمبراطورية يجب أن تتدفق ببساطة إلى المجتمع المديني. فقد تكون النخبة وحدها في ذلك المجتمع هي التي تجني مكاسب الإمبراطورية (وهي حالة تنطبق على الإمبراطورية البريطانية على حد زعم كل من ديفيز وهتنباك)[٦٠]؛ أو المستعمرون الذين أتوا من الجماعات المحدودة الدخل في الحاضرة /المركز؛ أو الشعوب الخاضعة للاستعمار، أو النخب ضمن هذه الشعوب في بعض الحالات. أخيرا، تتفاوت الطبيعة الاجتماعية للإمبراطورية - أو على وجه الدقة مواقف الحكام تجاه المحكومين. ففي الطرف الأقصى تقع إمبراطورية

الإبادة الجماعية ممثلة بألمانيا النازية، التي استهدفت تدمير واجتثاث مجموعات اثنية محددة والحط من قدر غيرها بشكل متعمد. وعلى الطرف المقابل يقع النموذج الروماني للإمبراطورية، حيث لا يتم الحصول على المواطنة إلا ضمن شروط معينة بغض النظر عن الخلفية الاثنية (نموذج قابل للتطبيق على حالة الولايات المتحدة كما يبدو واضحا). في الوسط، يتوضع النموذج الفيكتوري من التراتبية الاجتماعية والعرقية المعقدة، حيث يجري تهدئة حدة الظلم في توزيع الثروة والمكانة والاعتبار من خلال مبدأ عام (وإن لم يكن بالتأكيد غير مقيد) للمساواة أمام القانون. التوليفة الدقيقة لكافة هذه المتغيرات تحدد - من بين أشياء أخرى - المدى الجغرافي، وبالطبع، مدة بقاء الإمبراطورية.

يبدو من خلال التعريف الأوسع والأكثر تعقيدا للإمبراطورية أن من الممكن الاستغناء كلية عن تعبير "الهيمنة". وبدلا من ذلك، يمكن تقديم الحجة - بشيء من المعقولية - على أن الإمبراطورية الأمريكية قد فضلت حتى الآن، مع بعض الاستثناءات القليلة، الحكم غير المباشر على الحكم المباشر، والإمبراطورية "غير الرسمية" على الإمبراطورية "الرسمية". وفي الحقيقة، يمكن فهم هيمنتها في حقبة الحرب الباردة باعتبارها "إمبراطورية لبت النداء"[٦١]. والسؤال المطروح هو: هل يعتبر غزو أفغانستان والعراق، الذي لم تتلق أية دعوة أو نداء من أحد للقيام به كما هو واضح بجلاء لا لبس فيه، علامة منذرة بتحول متزايد إلى البنى الإمبراطورية المباشرة والرسمية أم لا؟ وباتباع المصطلحات الواردة في الجدول (١)، يمكن إيجاز الإمبراطورية الأمريكية على النحو التالي: من نافلة القول إنها ديمقراطية ليبرالية تتبنى اقتصاد السوق، رغم أنها تخضع لنظام سياسي فيه بعض السمات والخصائص غير الليبرالية[٦٢]، ومستوى تدخل الدولة في اقتصادها مرتفع إلى حد مذهل (تعبير "مختلط" أكثر دقة لوصفه من "اقتصاد السوق"). أما اهتمامها الأول فينصب على أمنها والحفاظ على الاتصالات العالمية، ثم يأتي بعد ذلك ضمان

الوصول إلى المواد الخام (النفط بشكل رئيس وإن لم يكن حصريا). كما تسعى لتوفير عدد محدود من المنافع العامة: السلام، بواسطة التدخل ضد بعض الأنظمة العدوانية وبعض الحروب الأهلية؛ ضمان حرية البحار والأجواء للتجارة؛ شكل مميز "للهداية" يدعى عادة "الأمركة"، تطبقه الشركات المصدرة للسلع الاستهلاكية والترفيهية، وليس بواسطة الطراز العتيق من بعثات التبشير بالنصرانية. طرائقها في الحكم "الرسمي" عسكرية في طبيعتها الأساسية؛ ومناهجها في الحكم "غير الرسمي" تعتمد اعتمادا كبيرا على الشركات والمنظمات غير الحكومية، وفي بعض الحالات على النخب المحلية.

من هم المستفيدون من هذه الإمبراطورية؟ قد يقدم بعضهم الحجة، جنبا إلى جنب العالم الاقتصادي بول كروغمان، على أن المستفيدين الوحيدين هم أفراد نخبتها الثرية - خصوصا ذلك الجزء من نخبتها الثرية المرتبطة بالحزب الجمهوري وصناعة النفط[٦٣]. أما المنطق التقليدي الذي يتبناه اليسار فيشير إلى أن الولايات تستخدم قوتها لإفقار شعوب الدول النامية. بينما يزعم آخرون بأن ملايين البشر في مختلف أرجاء العالم قد استفادوا بطريقة أو بأخرى من وجود إمبراطورية أمريكا - لا سيما شعوب أوروبا الغربية واليابان وكوريا الجنوبية التي تمكنت من تحقيق الازدهار خلال الحرب الباردة تحت حماية "المظلة" الأمريكية النووية - وأن الخاسرين اقتصاديا من حقبة ما بعد الحرب الباردة، خصوصا سكان جنوب الصحراء الأفريقية، ليسوا ضحايا لوجود القوة الأمريكية بل لغيابها. لأن الإمبراطورية الأمريكية محدودة المدى. فهي تفتقد بصورة واضحة الشهية النهمة للتوسع في الأراضي الخارجية، وتلك سمة ميزت إمبراطوريات أوروبا الغربية الساحلية. وهي تفضل الفكرة القائلة إن الأجانب سوف "يؤمركون" أنفسهم بأنفسهم دونما حاجة للحكم "الرسمي". وحتى حين تفتح البلاد وتجتاحها، تعارض ضمها وإلحاقها بها - ولهذا السبب فإن مدة مشاريعها الإمبراطورية الخارجية ظلت،

وسوف تظل على الأرجح، قصيرة نسبيا. وفي الحقيقة، فإن الخاصية المميزة للإمبراطورية الأمريكية - ولربما هي إحدى مثالبها الرئيسة - تتمثل في أفقها الضيق والقصير الأمد إلى حد كبير.

إمبراطوريتان ناطقتان بالإنكليزية

لم يشهد التاريخ برمته سوى ظهور سبعين إمبراطورية. وإذا صدقنا معلومات "أطلس تايمز لتاريخ العالم"، فإن الإمبراطورية الأمريكية هي الثامنة والستون تبعا لحساباتي (الصين الشيوعية هي التاسعة والستون؛ وبعضهم يعتبر الاتحاد الأوروبي الإمبراطورية السبعين). ما مدى اختلاف الإمبراطورية الأمريكية عن سواها؟ لقد شيدت، على شاكلة الإمبراطورية المصرية، مباني وأوابد شاهقة في مركزها، رغم أنها مخصصة لسكنى الأحياء لا الأموات! ومثل الإمبراطورية الأثينية، أثبتت قدرتها على قيادة تحالف ضد القوى المعادية والمنافسة. وكإمبراطورية الاسكندر، لها امتداد جغرافي هائل. ومثل الإمبراطورية الصينية التي ظهرت في حقبة شين ووصلت إلى ذروتها تحت حكم أسرة مينغ، وحدت أراضي وشعوب مناطق واسعة ونجحت في دمجها لتصبح أمة حقيقية. وامتلكت - مثل الإمبراطورية الرومانية - نظاما مفتوحا بشكل لافت للمواطنة: فقد أسبغت أوسمة التقدير والجنسية الأمريكية على عدد من الجنود الذين خدموا في العراق في السنة الماضية، تماما مثلما كانت الخدمة في الفيالق الرومانية سبيلا للحصول على المواطنة في روما. وفي الحقيقة، تعتبر الولايات المتحدة، بالعمارة الكلاسيكية لعاصمتها والبنية الجمهورية لدستورها، أكثر قربا إلى "روما جديدة" مقارنة بأية إمبراطورية سابقة - وإن احتفظ مجلس الشيوخ حتى الآن بسطوته على الأباطرة المرشحين. في علاقتها مع أوروبا الغربية أيضا، يمكن للولايات المتحدة أن تبدو أحيانا وكأنها روما ثانية، رغم أن من السابق لأوانه اعتبار بروكسل بمثابة بيزنطة جديدة[٦٤].

المقارنة مع روما تتعرض لخطر التحول إلى "كليشيه" مبتذلة[٦٥]. لكن نظرا لقدرة الولايات المتحدة على نشر لغتها وثقافتها - توحيديا ورياضيا في آن معا - فإنها تحمل أيضا بعض الملامح المميزة للخلافة العباسية الإسلامية. فبالرغم من وصفها مرارا بأنها وريثة إمبراطوريات أوروبا الغربية (والنتاج المتمرد عليها أيضا) التي ظهرت في القرن السادس عشر واستمرت في وجودها حتى القرن العشرين، إلا أن الولايات المتحدة في الحقيقة تشترك بكثير من الصفات مع الإمبراطوريات الكبرى وسط وشرق أوروبا. في القرن التاسع عشر، كانت موجة المستوطنين المندفعة غربا عبر السهوب والبراري تشابه اندفاعة المستوطنين الروس شرقا عبر السهوب والسهول. وفي الممارسة العملية، تذكرنا بنياتها السياسية أحيانا بفيينا أو برلين أكثر من لاهاي، عاصمة آخر الجمهوريات الإمبراطورية العظمى، أو لندن، مركز أول إمبراطورية ناطقة بالإنكليزية. وبالنسبة لأولئك الذين ما يزالون يصرون على "الفرادة" الأمريكية، يمكن لمؤرخ الإمبراطوريات أن يرد بالقول: متفردة مثل كافة الإمبراطوريات التسع والستين الأخرى.

دعونا نفكر بصورة أدق بأوجه الشبه والاختلاف بين هذه الإمبراطورية الأمريكية والإمبراطورية البريطانية، التي عرفت الولايات المتحدة نفسها على الضد منها في البداية، لكنها أخذت تشبهها على نحو متزايد، مثل الابن المتمرد الذي شابه أباه حين كبر بعد أن ازدراه ذات مرة. العلاقة بين الإمبراطوريتين الناطقتين بالإنكليزية فكرة مهيمنة متكررة في هذا الكتاب لسبب بسيط يتمثل في عدم وجود إمبراطورية أخرى في التاريخ اقتربت بهذا القدر من تحقيق الأهداف التي ترغب الولايات المتحدة بتحقيقها اليوم. حقبة بريطانيا من "الإمبراطورية الليبرالية" - الفترة الممتدة بين خمسينات القرن التاسع عشر تقريبا وحتى ثلاثينات القرن العشرين - تبرز كعهد نجحت خلاله القوة الإمبراطورية الرائدة في دعم العولمة الاقتصادية عبر عدم الاكتفاء بتصدير سلعها، ومواطنيها، ورأس مالها فقط، بل

مؤسساتها الاجتماعية والسياسية أيضا. هنالك العديد من العوامل المشتركة بين الإمبراطوريتين الناطقتين بالإنكليزية. لكنهما مختلفتان أيضا اختلافا عميقا.

ومثلما رأينا، تعتبر الولايات المتحدة من قبل بعض المؤرخين "قوة مهيمنة" أكثر فاعلية وكفاءة من بريطانيا العظمى. لكن هذه الأخيرة كانت أشد اتساعا من ناحية المساحة. ففي ذروة امتدادها في فترة ما بين الحربين، تجاوزت مساحة الإمبراطورية البريطانية ١٣ مليون ميل مربع، أي حوالي ٢٣٪ من مساحة اليابسة. ولم تكن المملكة المتحدة ذاتها تشغل سوى جزء ضئيل من هذه المساحة لا يتجاوز ٠,٢٪ تقريبا. وفي مقابل ذلك، تبلغ اليوم مساحة الولايات المتحدة حوالي ٦,٥٪ من مساحة اليابسة، في حين أن المناطق الأربع عشرة التابعة لها[٦٦] - ومعظمها جزر في المحيط الهادي استولت عليها قبل الحرب العالمية الثانية - لا تتجاوز مساحتها ٤,١٤٠ ميلا مربعا من الأرض. وحتى لو لم تتنازل عن الدول التي احتلتها ذات مرة في الكاريبي أو أمريكا اللاتينية في الفترة الممتدة بين الحرب الإسبانية - الأمريكية والحرب العالمية الثانية، فلن تبلغ مساحة الإمبراطورية الأمريكية اليوم نصف بالمائة من مساحة اليابسة. على الصعيد الديمغرافي، تبدو الإمبراطورية الأمريكية "الرسمية" أصغر حجما. إذ لا يكاد عدد سكان الولايات المتحدة والمناطق التابعة لها يبلغ اليوم نسبة ٥٪ من سكان العالم، بينما حكم البريطانيون نسبة تراوحت بين خمس وربع البشر في ذروة اتساع إمبراطوريتهم.

من ناحية أخرى، تمتلك الولايات المتحدة عددا كبيرا من المناطق داخل الدول المستقلة ذات السيادة - نظريا - تعتبر بمثابة قواعد لقواتها المسلحة. فقبل حشد ونشر القوات لغزو العراق، كان للولايات المتحدة حوالي ٧٥٢ منشأة عسكرية في أكثر من مائة وثلاثين بلدا[٦٧]. وهناك عدد كبير من الجنود الأمريكيين يتمركزون في خمس وستين من هذه الدول[٦٨]. وهو أمر يحد من مصداقية توكيد الرئيس بوش في خطابه الذي ألقاه في السادس والعشرين من شباط / فبراير ٢٠٠٣،

وأشار فيه إلى "أننا بعد إنزال الهزيمة بالأعداء [عام ١٩٤٥]، لا نترك خلفنا جيوش احتلال"[٦٩]. ففي السنة الأولى من رئاسته، تم نشر سبعين ألف جندي في ألمانيا، وأربعين ألفا في اليابان. وظل الجنود الأمريكيون متواجدين في هذين البلدين بشكل مستمر منذ عام ١٩٤٥. كما أن هناك عددا مماثلا من الجنود تقريبا (٣٦,٥٠٠) في كوريا الجنوبية، حيث لم ينقطع الوجود الأمريكي منذ عام ١٩٥٠. علاوة على ذلك، كانت الحروب الجديدة تعني إنشاء قواعد جديدة، مثل "كامب بوندستيل" في كوسوفو، التي تم الحصول عليها خلال حرب عام ١٩٩٩ ضد يوغسلافيا، أو قاعدة "بيشكيك" الجوية في قرغيزستان، وهي "منشأة مفيدة" وقع اختيار الولايات المتحدة عليها خلال الحرب ضد نظام طالبان في أفغانستان. وعند كتابة هذه الصفحات، كان هناك عشرة آلاف جندي أمريكي ما يزالون متمركزين في أفغانستان، ويبدو من المؤكد أن قوة كبيرة تقدر بمائة ألف جندي ستبقى في العراق طيلة السنوات القليلة القادمة على أقل تقدير[٧٠].

ولا ينبغي تناسي التكنولوجيا الحربية الرهيبة التي يمكن أن تنطلق من هذه القواعد. بعض المعلقين مولعون بالإشارة إلى أن "ميزانية البنتاغون تعادل الميزانيات العسكرية المجتمعة للدول الاثنتي عشرة أو الخمس عشرة التالية [للولايات المتحدة]. وأنها تساوي نسبة تتراوح بين ٤٠ ـ ٤٥٪ من حجم الإنفاق العسكري لكافة دول العالم (١٨٩ دولة)"[٧١]. هذه القياسات المالية، مهما بدت مثيرة ومؤثرة، لا تظهر برغم ذلك حقيقة ومدى تفوق القوات المسلحة الأمريكية. ففي البر، تملك ٩٠٠٠ دبابة من طراز "م ابرامز". وليس لدى العالم ما ينافسها. في البحر، تمتلك تسع مجموعات قتالية من "الحاملات المتفوقة". ولا يملك العالم مجموعة مماثلة. في الجو، تمتلك ثلاثة طرازات مختلفة من طائرات "ستيلث" (المتخفية) التي لا يكشفها الرادار. وليس لدى العالم أية طائرة من هذا النوع. وهي متقدمة بمراحل عديدة أيضا في مجال إنتاج القنابل "الذكية" وطائرات الاستطلاع - دون طيار - التي تحلق على

ارتفاعات عالية[٧٢]. الإمبراطورية البريطانية لم تتمتع أبدا بهذا النمط والقدر من التفوق العسكري على الدول الأخرى المنافسة. صحيح أن شبكة قواعدها البحرية والعسكرية شابهت - بشكل سطحي - في وقت من الأوقات شبكة القواعد الأمريكية في هذه الأيام[٧٣]، وقارب عدد قواتها المتمركزة في الخارج عدد القوات الأمريكية[٧٤]، كما تمتعت بتفوق تكنولوجي، بغض النظر عما إذا اتخذ شكل مدفع "ماكسيم" أو مدمرة "دريدنوت"، إلا أن إمبراطوريتها لم تهيمن أبدا على الطيف الكامل للقدرات العسكرية كما تفعل الولايات المتحدة حاليا. ومع أن البحرية الملكية حكمت البحار، "إلا أن الفرنسيين، ثم الألمان - ناهيك عن الأمريكيين - كانوا قادرين على بناء الأساطيل وتشكيل تهديد أكيد لتلك الهيمنة البحرية، بينما كان الجيش البريطاني على وجه العموم أصغر حجما وأكثر انتشارا وتوزعا مقارنة بجيوش الإمبراطوريات القارية.

إذا كانت القوة العسكرية هي الشرط الضروري اللازم للإمبراطورية، فمن الصعب تخيل كيف يمكن لأحد أن ينكر الطبيعة الإمبراطورية للولايات المتحدة اليوم. الخرائط التقليدية لانتشار القوات المسلحة للولايات المتحدة تقلل من حجم المدى العالمي الذي تصل إليه[٧٥]. لكن خريطة وزارة الدفاع للعالم، التي تظهر المناطق الواقعة تحت مسؤولية القيادات الخمس الرئيسة، تشير إلى أن مجال النفوذ العسكري الأمريكي يمتد على مساحة العالم كله تقريبا[٧٦]. القادة الميدانيون في مختلف المناطق الإقليمية - "قناصل" هذه الإمبراطورية - يتحملون مسؤولية مساحات من الأراضي يفوق اتساعها أشد خيالات أسلافهم الرومان جموحا. والقيادة الأمريكية في أوروبا تمتد من أقصى الساحل الغربي لغرينلاند إلى مضيق بهرنغ، ومن المحيط المتجمد الشمالي إلى رأس الرجاء الصالح، ومن ايسلندا إلى إسرائيل[٧٧].

هنالك حقيقة معترف بها عالميا تشير إلى استحالة الحفاظ على الالتزامات العسكرية الخارجية الضخمة دون موارد اقتصادية أكثر ضخامة. فهل تعتبر

أمريكا غنية بما يكفي للعلب دور "أطلس"، أي القدرة على حمل ثقل العالم كله على كتفيها؟ طرح هذا السؤال مرارا في السبعينات والثمانينات بحيث أصبح من الممكن التحدث عن نظرية "الانحطاط" كمذهب فكري. وتبعا لبول كيندي، فإن "التوسع المفرط" عسكريا وماليا قد حكم على الولايات المتحدة - مثلها مثل كل "القوى العظمى"[٧٨] قبلها - بخسارة الهيمنة الاقتصادية الذي تتمتع بها[٧٩]. فلفترة وجيزة بعد سقوط جدار برلين، أمكن للولايات المتحدة أن تبتهج لحقيقة أن الاتحاد السوفييتي قد انهار بفعل ثقل التوسع المفرط أولا[٨٠]. أما مجهودات اليابان الاقتصادية، التي وصفت ذات مرة بأنها منافس جيوسياسي مستقبلي، فقد أضافت إلى إحساس الولايات المتحدة بالقدرة على تعويض ما فاتها. وتراجعت فكرة "الانحطاط" عن الواجهة، بعد أن تمتعت الولايات المتحدة بحقبة من "التقدم النسبي" لم تشهده منذ العشرينات، حين أدى السلام الذي شهده العالم إلى ارتفاع مخادع في أسعار الأسهم في البورصة. لكن بحلول التسعينات، وجد المعلقون دولا منافسة جديدة تسبب لهم القلق. بعضهم خشي من الاتحاد الأوروبي[٨١]. بعضهم الآخر نظر نحو الصين[٨٢]. صمويل هنتنغتون أيضا رأى "القطبية الأحادية" مجرد ظاهرة مؤقتة: مع ازدياد غنى أوروبا الموحدة والصين، سوف يعود العالم إلى "التعددية القطبية" التي لم يشهدها منذ ما قبل الحرب العالمية الثانية[٨٣]. وبرأي ايمانويل تود، فإن مخاوف الفرنسيين من "القوة المفرطة" لأمريكا تجاهلت حقيقة الانحطاط والسقوط الوشيكة[٨٤].

إذا استمرت المعدلات الراهنة لتزايد عدد السكان والناتج الاقتصادي لمدة عشرين سنة أخرى، فإن الصين ستتجاوز الولايات المتحدة كأكبر اقتصاد عالمي عام ٢٠١٨[٨٥]. لكن من المستبعد أن تظل معدلات النمو في البلدين على حالها الذي كانت عليه في العقدين المنصرمين خلال العقدين القادمين. وكل ما يمكننا قوله اعتمادا على المعطيات الأكيدة هو أن الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي لعام ٢٠٠٢، محسوبا بأسعار الدولار العالمية، ومعدلا على أساس تكافؤ القوة الشرائية،

كان يساوي ضعفي الناتج المحلي الإجمالي الصيني، ويعادل أكثر قليلا من خمس الناتج العالمي (٢١,٤٪) - أي يتجاوز المجموع الكلي لناتج حصة اليابان وألمانيا وبريطانيا مجتمعة. وهذا يتجاوز بدوره أعلى حصة من الناتج العالمي الذي حققته بريطانيا بأكثر من الضعفين[٨٦]. وفي الحقيقة، فإن حصة أمريكا من الناتج الإجمالي العالمي، محسوبة بأسعار الدولار الحالية، تقترب من الثلث (٣٢,٢٪)، أي ضعف حصة الاقتصادين الياباني والصيني معا[٨٧]. وعلى صعيد الإنتاج والاستهلاك كليهما، فإن الولايات المتحدة إمبراطورية أشد ثراء وغنى بكثير من الإمبراطورية البريطانية في أي وقت مضى[٨٨].

ولا تمثل كل هذه العوامل المقاييس الوحيدة للهيمنة الاقتصادية الأمريكية. ففي أوج عظمة الإمبراطورية البريطانية، لم يكن هناك سوى حفنة قليلة من الشركات التي يمكن وصفها حقا بـ"المتعددة الجنسية"، بمعنى امتلاك نسب مهمة من أصولها وقوتها العاملة في الأسواق الخارجية. أما اليوم فإن الاقتصاد العالمي خاضع لهيمنة شركات معظمها أمريكية الأصل وما تزال مراكزها تقع في الولايات المتحدة - بدءا بـ"اكسون موبيل"، و"جنرال موتورز"، مرورا بـ"مكدونالد" و"كوكا كولا"، وانتهاء بـ"ميكروسوفت" و"تايم ورنر". ويوفر تاريخ "مكدونالد" القريب مثالا نموذجيا واضحا للطريقة التي استخدمتها الشركات الأمريكية للتوسع في الخارج بحثا عن أسواق جديدة، تذكرنا بنظرية هوبسون - لينين عن الإمبراطورية. ففي عام ١٩٦٧، افتتحت "مكدونالد" أول منافذ بيع خارجية لها في كندا وبورتوريكو. وبعد عشرين سنة، أصبحت تمتلك حوالي عشرة آلاف مطعم في ٤٧ بلدا ومنطقة. وبحلول عام ١٩٩٧، بلغ العدد ٢٣٠٠٠ في أكثر من مائة بلد. وفي عام ١٩٩٩، تجاوزت المبيعات الخارجية للشركة (لأول مرة) مبيعاتها في الولايات المتحدة. واليوم، هنالك أكثر من ثلاثين ألف مطعم "مكدونالد" في أكثر من مائة وعشرين بلدا؛ أقل من نصفها (١٢٨٠٠) في الولايات المتحدة[٨٩]. وعلى شاكلة دونالد

رمسفيلد، يحتاج رونالد مكدونالد إلى خريطته العالمية، وهي تمثل جغرافيا بديلة مذهلة للإمبراطورية الأمريكية. وحسبما يقول مدير العمليات في الشركة: "هنالك ٦,٥ مليار من البشر يعيشون على الأرض، لا يسكن منهم الولايات المتحدة سوى ٢٧٠ مليونا.. فمن غيرنا يملك الأهلية في العالم للتعامل مع هذه الفرصة؟"[٩٠]. "استعمار الكوكاكولا" هو الشعار المبتذل "للحركة" المناهضة للعولمة، لكنه يحمل بعض الحقيقة حين نأخذ بالاعتبار المدى الجغرافي لمبيعات الشركة من المشروبات الخفيفة: ٣٠٪ في أمريكا الشمالية، ٢٤٪ في أمريكا اللاتينية، ٢٢٪ في أوروبا والشرق الأوسط، ١٨٪ في آسيا، ٦٪ في أفريقيا. ومن المهم ملاحظة أن السوق الصينية هي أسرع أسواق الشركة نموا (خصوصا المشروب الجديد المسمى "ريل ثينغ")[٩١].

النمو السريع - نسبيا - للاقتصاد الأمريكي في الثمانينات والتسعينات - بينما كان اقتصاد منافسه الرئيس في الحرب الباردة يتعرض للانهيار - يفسر كيف تمكنت الولايات المتحدة من تحقيق ثورة فريدة في الشؤون العسكرية، في ذات الوقت الذي قلصت فيه بمعدل كبير نسبة الإنفاق على الدفاع من الناتج المحلي الإجمالي. وتوقع التقرير التمهيدي الذي نشرته وزارة الدفاع (آذار/ مارس ٢٠٠٣) أن يبقى المجموع الكلي للإنفاق الدفاعي باستمرار عند مستوى ٣,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي لثلاث سنوات على أقل تقدير[٩٢]. وهذا يجب مقارنته مع الرقم الوسطي خلال الحرب الباردة الذي بلغ ٧٪. وباعتبار "صيغة" بول كيندي التي تشير إلى أنه "إذا خصصت أية دولة على المدى الطويل أكثر من ١٠٪.. من الناتج المحلي الجمالي للتسلح، فإن من المرجح أن يحد ذلك من معدلها في النمو"، يبدو أن التوسع الإمبراطوري المحتوم يشكل خطرا ضئيلا[٩٣]. باختصار، لا تشابه الولايات المتحدة، على صعيد الموارد الاقتصادية والقدرة العسكرية، آخر إمبراطورية ناطقة بالإنكليزية فقط، بل تبزها في بعض المجالات والنواحي.

القوة "الناعمة"

الحجة المقدمة أحيانا لتمييز الهيمنة الأمريكية عن الإمبراطورية البريطانية تعتبر نوعية. فالقوة الأمريكية، كما يقال، لا تتألف من القوة العسكرية والاقتصادية فقط، بل وتشمل القوة "الناعمة" (أو قوة "البرمجيات") أيضا. وتبعا لجوزيف ناي، عميد مدرسة كيندي التابعة لجامعة هارفارد، يمكن لدولة ما الحصول على النتائج التي تتوخاها في عالم السياسة لأن الدول الأخرى تريد اتباعها، والتعبير عن الإعجاب بقيمها، ومحاكاة نموذجها، والطموح لمستواها في الرخاء والانفتاح". بكلمات أخرى، القوة الناعمة تعني الحصول على ما تريد دون اللجوء إلى "القوة أو الإقناع والحث"، إما العصا أو الجزرة: "إنها القدرة على الإقناع والاجتذاب. القوة الناعمة تنبثق في جزئها الأكبر من قيمنا"[٩٤]. وفي حالة أمريكا، :"تأتي من كونها 'مدينة متلألئة على قمة التل' - أورشليم جديدة مغرية من الحرية الاقتصادية والسياسية'"[٩٥]. لا نعتقد أن ناي على هذا القدر من السذاجة بحيث يفترض أن الأسلوب الأمريكي مفعم بالجاذبية المغرية لكل فرد في أي مكان يعيش فيه. لكنه يؤمن حقا بأن جعل الأسلوب الأمريكي مغريا أصبح أكثر أهمية الآن منه في الماضي بسبب الانتشار العالمي لتكنولوجيا المعلومات[٩٦]. وبشكل أبسط، يمكن للقوة الناعمة - أو "الأمركة" كما دعاها بعض الكتاب - أن تصل إلى مجالات ومناطق يتعذر على القوة "الصلبة" أن تصل إليها[٩٧].

لكن هل يجعل ذلك القوة الأمريكية شديدة الاختلاف عن القوة الإمبراطورية؟ على العكس تماما. فهو يفسر مدى التشابه الذي وصلت إليه الولايات المتحدة مع آخر إمبراطورية ناطقة بالإنكليزية. إذ سعت الإمبراطورية البريطانية أيضا إلى جعل قيمها جذابة تغري الآخرين، رغم أن المهمة في البداية - قبل انتشار

تكنولوجيا الاتصالات الحديثة - توجب أداؤها بواسطة "رجال في موقع الحدث". فالبعثات التبشيرية البريطانية التي استهدفت نشر مختلف المذاهب المسيحية (السائدة في الجزر البريطانية) ملأت مختلف أرجاء المعمورة. كما أن رجال الأعمال البريطانيين قدموا أيضا أساليبهم المميزة في المحاسبة والإدارة. في حين طبق مسؤولو الإدارة البريطانية أفكارهم عن القانون والنظام. بينما أجبر مدراء المدارس البريطانيون أفراد النخب الاستعمارية على تعلم القراءة، والكتابة، والحساب. وجهدوا جميعا لنشر الهوايات والعادات البريطانية التي تملأ أوقات الفراغ، مثل الكريكيت "واحتساء شاي الأصيل". أما الغاية فكانت دون أدنى شك "إغراء واجتذاب" الناس للقيم البريطانية. علاوة على ذلك، تعززت هذه المساعي والجهود الدؤوبة في نهاية المطاف بالتقانة الجديدة. فبعد ظهور الاتصالات البرقية عبر المحيطات، تمكنت وكالات الأنباء المتمركزة في لندن من تزويد الصحف في مختلف أنحاء العالم بالمحتوى الذي يتمحور حول بريطانيا، لكن اختراع الراديو اللاسلكي - وخصوصا إنشاء هيئة الإذاعة البريطانية - هو الذي مهد فعلا لعصر "القوة الناعمة" بالمعنى الذي أشار إليه ناي. وهكذا، استطاع الملك جورج الخامس في عيد الميلاد من عام ١٩٣٢ أن يذيع خطابه إلى كافة أرجاء الإمبراطورية البريطانية. وبخلال ست سنين، بثت هيئة الإذاعة البريطانية أولى خدماتها باللغة الأجنبية (العربية). وبحلول نهاية عام ١٩٣٨، كانت تبث برامجها بكافة اللغات الرئيسة في القارة الأوروبية. وليس ثمة مجال للشك بأن الهيئة قد لعبت دورا هاما في تشجيع المنشقين والثائرين في المناطق التي احتلتها دول المحور خلال الحرب؛ وإلا لماذا تهوس جوزيف غوبلز بملاحقة ومعاقبة الألمان الذين يقبض عليهم متلبسين بالاستماع لهيئة الإذاعة البريطانية؟ لقد كانت القوة "الناعمة" التي تمكنت بريطانيا من ممارستها في الثلاثينات أعظم - في بعض النواحي - من القوة "الناعمة" للولايات المتحدة اليوم. ففي عالم سيطرت عليه الصحف، وأجهزة الاستقبال (الراديو)،

والأفلام السينمائية، وكان عدد الشركات المتخصصة بتزويده بالمحتوى والمضمون (تكتلات وطنية احتكارية غالبا) صغيرا نسبيا، أمكن للبرامج الأجنبية التي تبثها الـ"بي. بي. سي" أن تأمل بالوصول إلى عدد كبير نسبيا من المستمعين. لكن كل ذلك لم يفلح في وقف الانحطاط السريع للقوة البريطانية بعد ثلاثينات القرن العشرين.

وهذا يثير السؤال المتعلق بأهمية القوة "الناعمة" لأمريكا اليوم. فإذا أشار التعبير إلى مدلول يتجاوز موسيقى الخلفية الثقافية إلى أشكال أكثر تقليدية للهيمنة، فنحن بحاجة حتما لإظهار أن بمقدور الولايات المتحدة ضمان الحصول على ما تريد من الدول الأخرى دون إجبارها على الإذعان أو إغرائها أو رشوتها، فمنتجاتها الثقافية المصدرة تمتلك ما يكفي من الإغراء والإغواء. أحد الأسباب الداعية للتشكك في مدى انتشار القوة الأمريكية "الناعمة" يتمثل في الامتداد الجغرافي لهذه الصادرات الثقافية. صحيح أن تسعا وثلاثين من أضخم إحدى وثمانين شركة عالمية في مجال الاتصالات هي أمريكية، وحوالي نصف دول العالم تعتمد على الولايات المتحدة بشكل رئيس لتزويد صالاتها بالأفلام السينمائية، إلا أن نسبة كبيرة من صادرات هوليود تذهب إلى حلفاء أمريكا الراسخين داخل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وبغض النظر عن اليابان، فإن الدول الآسيوية - خصوصا الهند - لا تستورد سوى عدد قليل من المنتجات الفنية الأمريكية. وعلى نحو مشابه، فإن غالبية ترجمات الكتب الأمريكية والمستخدمين الأجانب لمواقع الإنترنت الأمريكية تتواجد في أوروبا واليابان. أما المنطقة الأجنبية الوحيدة التي يمكن القول إن قناة اتصالها الرئيسة خاضعة للثقافة الأمريكية فهي أمريكا اللاتينية، حيث تبلغ نسبة البرامج التلفزيونية الأمريكية ٧٥٪[٩٨]. ولذلك فإن من المبالغة الاستنتاج بأن القوة الأمريكية "الناعمة" متوفرة بكثرة حيث تقل الحاجة إليها إلى الحد الأقصى. صحيح أن المعدل المرتفع من مشاهدة الأفلام السينمائية

والتلفزيونية الأمريكية يمثل أحد الأسباب التي تجعل الناس في أوروبا الغربية واليابان وأمريكا اللاتينية أقل عداء للولايات المتحدة مقارنة بنظرائهم في باقي أرجاء العالم، إلا أن الحقيقة تشير إلى أن القوة الأمريكية "الناعمة" تظل محدودة أكثر مما هو مفترض عموما. الشرق الأوسط مثلا، حيث وجهت هيئة الإذاعة البريطانية أول برامجها الأجنبية، أكثر مقاومة اليوم لسحر "العولمة الإنكليزية" مقارنة بحاله آنذاك. وتظهر قناة "الجزيرة الفضائية" أن حاجز الدخول في لعبة القوة "الناعمة" قد انخفض الآن كثيرا. وحتى في الصومال الذي مزقته الحرب، وجدت القوات الأمريكية أعداءها قادرين على السيطرة على موجات الأثير المحلية التي تبث الدعاية المناهضة لأمريكا. لم تتمكن القوة "الناعمة" من منع عمليات الإبادة الجماعية في رواندا: وحين طلب الأمين العام السابق للأمم المتحدة بطرس غالي من إدارة الرئيس كلينتون التشويش على برامج راديو "ميل كولينز" الإجرامية، أبلغ بأن مثل هذه الخطوة باهظة التكلفة[٩٩].

هنالك استثناء وحيد، وهو استثناء يوفر مثالا نموذجيا تشترك به الإمبراطورية البريطانية والإمبراطورية الأمريكية الحالية. البعثات التبشيرية تعتبر قناة مهمة للانتشار الثقافي في دول العالم النامية اليوم، تماما مثلما كانت قبل قرن ونصف من الزمان. ونظرا لتعددية الطوائف والمذاهب المسيحية المعنية، ليس من السهل العثور على أرقام موثوقة للعدد الإجمالي للبعثات التبشيرية الأمريكية العاملة خارج الولايات المتحدة في الوقت الراهن. وتشير التقديرات (المتعلقة بالبعثات التبشيرية البروتستانتية وحدها) إلى أن هنالك عددا يتراوح بين ٤٠٠٠٠ - ٦٤٠٠٠ من المبشرين، وهو رقم صغير نسبيا مقارنة بحوالي ثلاثمائة ألف مبشر يعملون داخل الولايات المتحدة[١٠٠]. ومع ذلك، حتى الأعداد القليلة من المبشرين الإنجيليين يمكن أن يحققوا الكثير، نظرا لما يتمتعون به من دعم مالي كبير من رعايا وطوائف الكنيسة في الولايات المتحدة. ففي نيسان/ أبريل ١٩٩٤، كان لدى "كنائس

المسيح" ٢٢٣ مبشرا في أمريكا اللاتينية، تجمع أكبر عدد منهم (٨١) في البرازيل. وبعد سبع سنين، ورغم أن عدد المبشرين في المنطقة قد تراجع إلى النصف، إلا أن المجموع الكلي للرعايا الأعضاء في "كنائس المسيح" قد ارتفع بنسبة ٦٠٪[١٠١]. وتشير إحدى التقديرات (التي نشرت عام ١٩٩٠) إلى أن نسبة سكان أمريكا اللاتينية الذين تحولوا إلى البروتستانتية قد وصلت الآن إلى ٢٠٪[١٠٢]. والاستعراض الاستثنائي للإيمان الإنجيلي (البروتستانتي) الذي أظهره الفريق البرازيلي الفائز بكأس العالم الأخيرة لكرة القدم يعطي مصداقية لهذه التقديرات. حول المبشرون اهتمامهم مؤخرا، وقد تلقوا التشجيع من مبشرين إنجيليين من أمثال لويس بوش (الذي ولد في الأرجنتين)، إلى الملايين "من غير البروتستانت" الذين يسكنون ما دعي بـ"طاقة الأمل" بين خطي العرض ١٠ و ١٤°. وتبعا لمركز دراسات المسيحية العالمية (في معهد لاهوت غوردون - كونويل في ساوث هاملتون، بولاية ماساتشوستس)، تضاعف تقريبا عدد المبشرين العاملين في الدول الإسلامية منذ عام ١٩٨٢ (من ١٥٠٠٠ إلى ٢٧٠٠٠)؛ نصفهم من الأمريكان[١٠٣].

لكن ماذا عن أهداف أمريكا المتعلقة بالقيم العلمانية والغيرية والبعد عن الأنانية؟ ألا تختلف جوهريا عن تلك التي تبنتها الإمبراطوريات السابقة التي كانت أنانية واستغلالية في مقاصدها ونواياها؟ كثيرا ما تقدم الحجة على أن صناع السياسة، منذ أيام ودرو ولسون، قد تبرؤوا من الاستعمار والإمبراطورية، وسعوا بدلا من ذلك إلى تشجيع انتشار مبادئ ولسون: القانون الدولي، الديمقراطية، السوق الحر[١٠٤]. وبطريقة ما، تحولت هذه الأفكار - كونها صالحة بصورة بدهية كما هو مفترض - لتصبح "هيمنة على الشؤون الدولية". ولذلك فإن أكثر ما تحتاجه الولايات المتحدة هو "التصرف كقائد الشرطة" من أجل منع أية قوى ظلامية من تحدي هذا النظام العالمي الصالح والحميد[١٠٥].

من المؤكد أن تراث الخطاب الولسني لم يكن غائبا عن "استراتيجية الأمن القومي" التي تبناها الرئيس بوش ونشرت في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٢، حيث ذكرت بكل وضوح أن من أهداف السياسة الخارجية الأمريكية "توسيع فوائد الحرية في كافة أرجاء العالم". وأعلنت الوثيقة "بأننا سنعمل بفاعلية ونشاط لنشر الأمل بالديمقراطية، والتنمية، والأسواق الحرة، والتجارة الحرة في كل ركن من أركان العالم.. ويجب على أمريكا أن تؤيد بحزم متطلبات الكرامة الإنسانية التي لا تقبل النقاش: حكم القانون؛ تقييد السلطات المطلقة للدولة؛ حرية التعبير والكلام؛ حرية العبادة؛ العدالة؛ احترام حقوق المرأة؛ التسامح الديني والاثني؛ احترام حقوق الملكية الخاصة"[١٠٦]. لكن "استراتيجية الانفتاح" هذه لا تفتقد الإشارات الإمبراطورية المنذرة[١٠٧]. فبدءا من النصف الثاني من القرن التاسع عشر وحتى حقبة الكساد الكبير (ثلاثينيات القرن العشرين)، كان للإمبراطورية البريطانية العديد من الطموحات المشابهة[١٠٨]. إذ حدد (الشاب) وينستون تشرشل ذات مرة أهداف الإمبراطورية البريطانية باعتبارها "استعادة الأراضي الخصبة والمناطق المأهولة من البرابرة.. وإعطاء السلام للقبائل المتناحرة، وتطبيق العدالة حيث ساد العنف، وكسر قيود العبيد، واستخلاص الثراء من التربة، وزرع بواكير بذار التجارة والتعليم، وزيادة مقدرات الشعوب على الاستمتاع وتقليص احتمالات معاناتها للألم.."[١٠٩]. فهل يختلف كل ذلك كثيرا عن لغة المثالية الأمريكية؟ تبعا لملاحظة السناتور جي. وليام فولبرايت عام ١٩٦٨، فقد "دعا البريطانيون المهمة عبء الرجل الأبيض. وسماها الفرنسيون مهمة التحضير. في حين أطلق عليها الأمريكيون في القرن التاسع عشر اسم 'الواجب المقدر'. أما اليوم فتدعى 'مسؤوليات القوة'"[١١٠]. إن "الترويج للحرية" أو "استراتيجية الانفتاح" هو مجرد التجسد الأخير لها[١١١]. أما الحقيقة فهي أن الإمبراطوريات الليبرالية تزعم بشكل دائم تقريبا أنها غيرية وبعيدة عن الأثرة. وحين تحدث توماس جيفرسون عن الولايات المتحدة بوصفها "إمبراطورية الحرية"، فقد كان يختلس عبارة مجازية عتيقة من الإمبراطورية البريطانية. إذ

عرف ادموند بيرك "الحرية" بأنها السمة المحددة للإمبراطورية البريطانية في وقت مبكر يرجع إلى عام ١٧٦٦[١١٢].

وعلى شاكلة الإمبراطورية البريطانية على أية حال، احتفظت الولايات المتحدة بالحق باستخدام القوة، حين ترى مصالحها مهددة - لا كردة فعل فقط بل بشكل استباقي في بعض المناسبات. وبالتالي فإن "استراتيجية الأمن القومي" التي تبناها الرئيس بوش تؤكد أن الولايات المتحدة تحتفظ بالحق "بالتصرف بصورة استباقية.. لإحباط أو منع.. الأعمال المعادية التي يقوم بها أعداؤنا.. حتى وإن لم نتأكد من زمان ومكان هجوم العدو"[١١٣]. وهكذا، فالقوة الناعمة ليست سوى قفاز مخملي يخفي الكف الحديدية.

نموذج بريطاني؟

على العكس من غالبية الكتاب الأوروبيين الذين تناولوا هذا الموضوع، أنا أؤيد الإمبراطورية في الجوهر. وفي الحقيقة، أعتقد أنها أكثر ضرورة في القرن الحادي والعشرين مقارنة بأية حقبة سابقة. التهديدات التي نواجهها ليست جديدة بحد ذاتها، لكن التقدم الذي تحقق في ميدان التقانة جعلها أشد خطرا من ذي قبل. وبفضل سرعة وانتظام السفر بالطائرات الحديثة، يمكن للأمراض الوبائية المعدية أن تنتقل إلينا بسرعة مرعبة. وبفضل الرخص النسبي والقدرة التدميرية الهائلة للأسلحة الحديثة، يمكن للحكام الطغاة والإرهابيين سواء بسواء أن يفكروا واقعيا بتدمير مدننا. ولا يمكن لنظام الدول ذات السيادة الذي ظهر في حقبة ما بعد عام ١٩٤٥ أن يتعامل بسهولة مع هذه التهديدات، لأن هناك العديد من الدول - الأمم التي لا تذعن لمواثيق "المجتمع الدولي". والمطلوب في هذه الحالة مؤسسة منظمة قادرة على التدخل في شؤون مثل هذه الدول لاحتواء الشرور والآفات الوبائية،

وإسقاط الطغاة والمستبدين، وإنهاء الحروب المحلية، والقضاء على المنظمات الإرهابية. هذه هي الحجة "الأنانية" المقدمة لصالح الإمبراطورية التي لا تأخذ في الاعتبار مصالح الآخرين. لكن هناك أيضا حجة "غيرية" متممة تأخذ مصالحهم بعين الاعتبار. إذ إن الظروف الاقتصادية والاجتماعية في عدد من دول العالم، حتى لو لم تشكل خطرا مباشرا على أمن الولايات المتحدة، تبرر نوعا من التدخل في شؤونها. فالفقر في دول مثل ليبريا لا يمكن تفسيره على أساس النقص في الموارد الطبيعية؛ وإلا فإن بوتسوانا - مثلا - ستكون على الدرجة نفسها من الفقر[١١٤]. المشكلة في ليبيريا، مثلما هو واقع الحال في العديد من الدول الأفريقية جنوب الصحراء، تنحصر في سوء الإدارة والحكم: أعني الفساد والحكام المستبدين الذين لا يلتزمون بأي قانون والذين تجعل ممارساتهم وأعمالهم التنمية الاقتصادية أمرا مستحيلا، مما يدفع المعارضة السياسية لأن تأخذ شكل الحرب الأهلية[١١٥]. إن الدول التي ترزح تحت عبء مثل هذا الوضع لن تتمكن من تصحيح أوضاعها بنفسها. ولذلك فهي تتطلب فرض نوع من السلطة الخارجية[١١٦].

هنالك من يصر بإلحاح على أن الإمبراطورية - بالتعريف - غير قادرة على لعب مثل هذا الدور؛ فكل الإمبراطوريات - في نظر هؤلاء - استغلالية بطبيعتها. ومع ذلك، يمكن أن توجد - ووجدت بالفعل - إمبراطورية ليبرالية، تعزز أمنها الذاتي ورخاءها الاقتصادي عبر تزويد باقي دول العالم بالمنافع العامة التي تفيد الناس: لا الحرية الاقتصادية وحدها فقط، بل المؤسسات الضرورية لازدهار الأسواق[١١٧]. وفي هذا السياق، فإن أمام الأمريكيين الكثير ليتعلموه (ويتجاوز ما هم على استعداد للإقرار به) من أسلافهم البريطانيين الذين تمتعوا بثقة أكبر بالنفس، واستطاعوا بعد الفواجع التي شهدها منتصف القرن التاسع عشر (المجاعة في أيرلندا، والعصيان في الهند) إعادة تشكيل إمبراطوريتهم لتصبح مشروعا ليبراليا اقتصاديا، أكثر اهتماما بدمج الأسواق العالمية منه بأمن الجزر البريطانية، وأكثر استنادا

إلى فكرة أن الحكم البريطاني يقدم منافع ومكاسب وفوائد حقيقية تأخذ شكل تجارة حرة، وسيادة حكم القانون، وحماية حقوق الملكية الخاصة، والإدارة النزيهة، إضافة إلى الاستثمارات التي تضمنها وتكفلها الحكومة في مجالات البنية التحتية، والصحة العامة، والتعليم (إلى حد ما)[١١٨]. وكانت وصية أرنولد توينبي واضحة لا لبس فيها إلى طلابه الدارسين في جامعة اكسفورد الذين سيصبحون موظفين في الخدمة المدنية الهندية: "إذا ذهبوا إلى الهند فعليهم أن يعملوا لمصلحة شعبها في واحدة من أنبل المهمات التي يمكن أن يتولاها الإنكليزي"[١١٩].

دعوني أؤكد على أن قصدي لا يتمثل في اقتراح أن يتبنى الأمريكيون بطريقة ما الأساليب البريطانية في العصر الفيكتوري كنماذج تحتذى. فالإمبراطورية البريطانية كانت أبعد ما تكون عن الإمبراطورية الليبرالية المثالية، وما يمكن تعلمه من اخفاقاتها يعادل الدروس المستخلصة من نجاحاتها. لكن أوجه الشبه بين ما حاول البريطانيون فعله عام ١٩٠٤ وما تحاول الولايات المتحدة فعله عام ٢٠٠٤ تعلمنا الكثير برغم ذلك. فعلى شاكلة الولايات المتحدة اليوم، كانت بريطانيا العظمى على أتم الاستعداد لاستخدام تفوقها البحري والعسكري لخوض العديد من الحروب الصغيرة ضد ما يمكن تسميته اليوم بالدول الفاشلة والأنظمة المارقة. ولن يعجز من درس تاريخ الحملة البريطانية ضد الدراويش من أتباع الزعيم "الوهابي" السوداني الشهير المهدي، عن ملاحظة أوجه الشبه المذهلة مع الصراعات التي تندلع هذه الأيام. لكن الإمبراطورية البريطانية في العهد الفكتوري، مثل الولايات المتحدة اليوم، لم تكن تتصرف بدافع الأمن القومي أو أمن الإمبراطورية فحسب. وعلى شاكلة الرؤساء الأمريكيين الذين أكدوا بإلحاح في العقود الأخيرة على فوائد العولمة الاقتصادية - حتى وإن انحرفوا عن خط التجارة الحرة في الممارسة العملية - فإن رجال الدولة البريطانيين اعتبروا قبل قرن من الزمان أن انتشار التجارة الحرة وتحرير أسواق السلع والعمالة ورأس المال أمرا مرغوبا أيضا للصالح العام. ومثلما

يعتبر معظم الأمريكيين اليوم عولمة الديمقراطية تبعا للنموذج الأمريكي عملية مفيدة لا يحتاج صلاحها للبشر إلى برهان، كذلك طمح البريطانيون آنذاك لتصدير مؤسساتهم الخاصة بهم إلى بقية أرجاء العالم (لم يقتصر الأمر على القانون المشترك بل تعداه إلى الملكية البرلمانية/الدستورية).

ينسى الأمريكيون بسرعة حقيقة أن الحكومات البريطانية قد تعلمت، بعد الأخطاء الفاضحة التي ارتكبتها في أواخر القرن الثامن عشر، أن من السهولة بمكان منح المستعمرات التي تقدمت كما بدا واضحا على طريق التحديث الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي "حكومات مسؤولة". إذ تمتعت كندا ونيوزيلندا وأستراليا (برغم الحقوق الانتخابية المقيدة) وجنوب أفريقية بمسؤولين تنفيذيين كانوا عرضة للمحاسبة والمساءلة أمام البرلمانات المنتخبة منذ البدايات المبكرة من القرن العشرين. ولم يكن القصد من هذه المكاسب أن تقتصر حصرا على مستعمرات المستوطنين البيض. وفيما يتعلق بأهلية الهند في نهاية المطاف لأن تدار بواسطة حكومة برلمانية على الطراز البريطاني، كان المؤرخ والكاتب والسياسي توماس بابينغتون ماكولي (١٨٠٠ ـ ١٨٥٩) واضحا كل الوضوح، وإن بدا استعلائيا على نحو مميز: "لن أحاول أبدا منعه أو إعاقته [الحكم الذاتي للهند]. واليوم الذي يبدأ فيه سيكون من أكثر الأيام مدعاة للفخر في التاريخ الإنكليزي. فأن نجد شعبا عظيما غارقا في غياهب العبودية والخرافة، ثم نحكمه بطريقة تجعله تواقا إلى/ وقادرا على التمتع بكافة مزايا المواطنين، فهذا في الحقيقة عنوان لمجد صنعناه بأنفسنا"[١٢٠]. ولم تكن الطموحات التي سمعناها حول موضوع دقرطة العالم العربي في بعض المحافل في السنة الماضية تختلف اختلافا كبيرا عن ذلك. فقد أوضح الرئيس بوش ذاته في خطابه أمام الأمم المتحدة في أيلول/ سبتمبر من العام الماضي أن هذا واحد من أهدافه في غزو العراق[١٢١]. لكن، وكما سنرى، لم يكن الأمريكان أول غزاة ناطقين بالإنكليزية يدخلون بغداد ويزعمون أنهم أتوا "محررين" لا محتلين[١٢٢].

بنية الكتاب بسيطة بعيدة عن التعقيد. الفصل الأول يتناول بالبحث الأصول والجذور الإمبراطورية للولايات المتحدة، ويسعى لتوصيف المدى والحدود لإمبراطوريتها حتى الحرب العالمية الأولى. الفصل الثاني يطرح السؤال التالي: لماذا واجهت الولايات المتحدة، برغم قدراتها الاقتصادية والعسكرية الهائلة، صعوبات في فرض إرادتها على العديد من الدول التي تدخلت فيها خلال القرن العشرين؟ كما يقدم بعض التفسيرات التوضيحية للنجاحات الاستثنائية التي حققتها أمريكا في عمليات "بناء الدولة" في كل من ألمانيا الغربية واليابان وكوريا الجنوبية.

الفصل الثالث يقدم الحجة على أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، رغم أنها ضربت أمريكا كالصاعقة من السماء، قد مثلت ذروة اتجاهات تاريخية راسخة الجذور: تناقضات السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، تزايد اعتماد الاقتصادات الغربية على نفط الخليج العربي، تبني/ ونمو الإرهاب كأسلوب تكتيكي يستخدمه العرب المعادون للولايات المتحدة وحلفائها. ولربما يتمثل أكبر تغيير أحدثه الإرهابيون في المواقف الأمريكية؛ ولم يكن هذا هو النوع من التغيير الذي قصدوه. فأحداث الحادي عشر من سبتمبر هي التي دفعت إدارة مهتمة بشؤون الذات بشكل غريزي، إن لم تكن في الواقع انعزالية (إضافة إلى جمهور الناخبين)، إلى تبني فكرة شن حرب ضد الدول التي ترعى الإرهاب، فعلا أو شبهة، أو حتى احتمالا. ولكن تتبدى هنا أيضا استمرارية مهمة على عدة خطوط. فنقطة التحول التاريخية الحقيقية - لحظة بداية القرن الحادي والعشرين - لم تحدث في ١١ / ٩/ ٢٠٠١، بل في ٩/ ١١/ ١٩٨٩. إذ إن سقوط جدار برلين غير سياق القوة الأمريكية بشكل أعمق بكثير من سقوط برجي مركز التجارة العالمي. وبرغم الطبيعة الشريرة والحقد الدفين لدى الإرهاب الأصولي الإسلامي إلا أنه يبقى أقل خطرا وتهديدا محتملا للولايات المتحدة مقارنة بما كانه الاتحاد السوفييتي.

الفصل الرابع يطرح سؤالا حول ما إذا كان بمقدورنا فهم السياسة الأمريكية تجاه العراق منذ عام ١٩٩٠ باعتبارها انحدارا من "التعددية" إلى "الأحادية". وهنا أشير إلى أنه على العكس من ذلك، كانت الأمم المتحدة هي التي مارست دورا متغيرا في الخمس عشرة سنة الأخيرة، في حين كانت سياسة الولايات المتحدة على الأغلب ارتجالية ردا على إخفاقات المنظمة الدولية، وخصوصا فشل القوى الأوروبية الممثلة في مجلس الأمن. فخلال التسعينات، تعلمت الولايات المتحدة من تجاربها المريرة قيمة عمليات التدخل العسكري الموثوقة في الأقطار التي يستخدم فيها إرهاب الدولة ضد الأقليات الإثنية. كما تعلمت أن هذه العمليات لا تحتاج تفويضا واضحا على شكل قرارات يصدرها مجلس الأمن الدولي. يكفي فقط "إرادة دول التحالف".

الفصل الخامس يقدم الحجة المؤيدة للإمبراطورية المعاصرة في أعقاب الحربين اللتين خاضتهما الولايات المتحدة في أفغانستان والعراق عبر حساب التكاليف والمكاسب لآخر إمبراطورية عظمى ناطقة بالإنكليزية. الاقتراح هنا يشير إلى أن للإمبراطورية الليبرالية معنى منطقيا اليوم على صعيدي المصلحة الأمريكية الذاتية ومصالح الآخرين. فبالنسبة للعديد من المستعمرات السابقة، كانت تجربة الاستقلال السياسي فاشلة اقتصاديا وسياسيا. إذ إن سبب الفقر في الدول الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى لم يكن نتيجة التركة الاستعمارية التي كثيرا ما تعرضت للإدانة، بل هو عاقبة عقود من سوء الإدارة والحكم منذ الاستقلال. وبالمقارنة مع ذلك، يقدم النموذج الإمبراطوري الليبرالي أفضل الاحتمالات الممكنة للنمو الاقتصادي لا من خلال ضمان الانفتاح الاقتصادي وحسب، بل والأهم من ذلك عبر القواعد والأركان المؤسسية الضرورية للتنمية الناجحة.

الفصل السادس يحاول تقديم تحليل مؤقت لتكاليف ومكاسب الاحتلال الأمريكي للعراق، ويطرح السؤال المتعلق بما إذا كان نموذج الإمبراطورية الليبرالية

سينجح في ذلك البلد المنكوب. كما يشير إلى أن الأهداف الأمريكية عام ٢٠٠٣ - التأكد من نزع أسلحة العراق، وإسقاط الديكتاتور الشرير، وتغيير السياسة في الشرق الأوسط بصورة جوهرية - كانت جديرة بالثناء وممكنة التحقيق في آن معا. لكن مع كتابة هذه السطور ما زال من غير الواضح هل تمتلك الولايات المتحدة القدرة على توفير القوة البشرية اللازمة أو الوقت الضروري لإنجاح خطة "بناء الدولة" في العراق، ناهيك عن أفغانستان. وهذا يرجع بشكل رئيس إلى نفور الناخب الأمريكي من الالتزام البعيد الأمد الذي يشير التاريخ بقوة إلى ضرورته الحيوية لتحقيق تحول ناجح إلى اقتصاد السوق والحكومة/النيابية التمثيلية. ولذلك وضعت موضع المساءلة قدرة الولايات المتحدة على بناء مؤسسات مدنية فاعلة في العراق نظرا لأنها فضلت - تاريخيا - عمليات التدخل العسكري قصيرة الأمد، وأحجمت دوما عن تعلم حقيقة أن هذه العمليات نادرا ما نجحت، أو لم تنجح على الإطلاق. وبرغم كل ذلك آمل من كل قلبي أن تثبت الأيام خطأ رأيي.

الفصل السابع يعقد مقارنة بين النسخ الأمريكية والأوروبية من الإمبراطورية، ويتساءل عما إذا كان الزعماء الأوروبيون اليوم، وبعض العلماء الأكاديميين والخبراء الأمريكيين، على صواب في تنبؤهم بقدوم الزمن الذي يمثل فيه الاتحاد الأوروبي الثقل المؤثر المقابل للقوة الأمريكية. في بعض الأوقات من سنة ٢٠٠٣ بدا أن ذلك يحدث فعلا. لكن الاتحاد الأوروبي في واقع الأمر ليس سوى النقيض المغاير للإمبراطورية؛ فمؤسساته ليست مصممة للإمساك بزمام السلطة بل لتوزيعها بين الدول الأعضاء والمناطق داخل حدوده.

أخيرا، يتحدى الفصل الثامن الأطروحة التي تقول إن الالتزامات العسكرية الخارجية المتنامية قد تجر الولايات المتحدة باتجاه توسع اقتصادي مفرط. وليس ثمة شك بأن الولايات المتحدة إمبراطورية غير عادية في اعتمادها على رأس المال الأجنبي لتمويل استهلاك قطاعها الخاص واقتراض حكومتها. لكن عجز الميزانية في

القطاعين ليس نتيجة الإفراط في عمليات التدخل العسكري في الخارج. وفي الحقيقة فإن الالتزامات المالية المحلية للحكومة الاتحادية هي المرشحة لزيادة هذا العجز في السنوات القادمة. إن القدمين الفخاريتين للمارد الأمريكي الجبار هما الأزمتان الماليتان الوشيكتان لنظامي الضمان الصحي والرعاية الاجتماعية.

النتيجة التي أستخلصها (بالنسبة لأولئك القراء الراغبين بإشارة نحو وجهتهم النهائية) هي أن القوة العالمية للولايات المتحدة اليوم - رغم حجمها المؤثر - تعتمد على أسس أضعف مما هو مفترض وشائع. صحيح أنها اكتسبت حجما إمبراطوريا، لكن الأمريكان أنفسهم يفتقرون إلى الذهنية الإمبراطورية. فهم يفضلون الاستهلاك على الفتح والاحتلال، وبناء مجمعات التسوق على بناء الدول والأمم. وهم يتوقون لبلوغ أرذل العمر، ويخشون الموت قبل الأوان في ساحات الوغى (بل يخافون من هذا المصير حتى على أولئك الذين تطوعوا لخدمة العلم). ولا يقتصر الأمر على أن الأمريكان، كأسلافهم البريطانيين، قد كسبوا إمبراطوريتهم في "نوبة من شرود الفكر". المشكلة تكمن في أنهم ظلوا، برغم ومضات معرفة الذات بين الحين والآخر، في حالة من الشرود الذهني عن قوتهم الإمبراطورية منذ البداية (أو بالأحرى في حالة من الإنكار لها). وبالتالي، ومع شديد الأسف، فإن من المحتمل والممكن تماما أن تنحل إمبراطوريتهم وتتفكك بالسرعة نفسها التي انهارت فيها الإمبراطورية "المناهضة للإمبراطورية" التي كانها الاتحاد السوفييتي.

أولئك الذين يرغبون بتأبيد تفوق أمريكا عبر تحقيق الهيمنة الكاملة والحفاظ عليها، يسيرون - باختصار - في الطريق الخطأ. لأن التهديد الذي يواجه إمبراطورية أمريكا لا يأتي من إمبراطوريات منافسة جنينية في الغرب أو الشرق. بل يأتي - وأقولها آسفا - من فراغ القوة في الداخل، أو من غياب إرادة القوة الذاتية.